

قياس أثر آليات حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على إجراءات الحد من مخاطر الائتمان: دراسة ميدانية

عبد العاطي عبد المنصف عبد السلام
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة
جامعة القاهرة

أمنية صبحي عبد العزيز صهبي
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة
جامعة القاهرة

omneya_sobhy_abdelaziz@foc.cu.edu.eg

أحمد نبيل محمد كمال

مدرس المحاسبة
كلية التجارة
جامعة القاهرة

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على مخاطر الائتمان من ناحية، ودراسة أثر تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الائتمان من ناحية أخرى، ولأجل تحقيق هذا الهدف، فقد تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من أعضاء مجالس الإدارة، وأعضاء لجان المراجعة، والمديرين الماليين، والمراجعين الداخليين في شركات التخصيم وشركات التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية؛ وقد بلغ عدد الشركات (٧٩) شركة، تمثل شركات التخصيم عدد (٣٢) شركة بينما تمثل شركات التأجير التمويلي عدد (٤٧) شركة. وقد اعتمدت الباحثة على طريقة المربعات الصغرى الجزئية *Partial Least Square (PLS)* والتي تعد أحد أساليب نماذج المعادلات الهيكلية *Structural Equation Modeling* لاختبار صحة الفروض، وقد أوضحت نتائج البحث بأن تطبيق الشركات لآليات حوكمة الشركات يؤثر تأثيراً إيجابياً معنوياً على الحد من مخاطر الائتمان، كما يؤثر تطبيق الشركات لآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات تأثيراً إيجابياً معنوياً على الحد من مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية

آليات حوكمة الشركات، آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، مخاطر الائتمان، شركات التخصيم، شركات التأجير التمويل

تم استلام البحث في ٦ يناير ٢٠٢٤، وقبوله للنشر في ٢٥ فبراير ٢٠٢٤.

١. المقدمة وطبيعة المشكلة:

تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة بصفة مستمرة خاصة في أعقاب الانهيارات والأزمات المالية التي شهدتها دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، وانهيار الشركات العالمية مع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة بهدف إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين والموردين والمجتمع، ودفعت هذه الظروف لوضع قواعد ومبادئ لإدارة الشركات. حيث أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة تقريراً حول حوكمة الشركات حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالشركات، حيث إن أحد أهم المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة (البراي، ٢٠١٨).

كذلك، يُعد منح قروض بدون توفير الضمانات هو المشكلة الأساسية التي أدت إلي باقي مشكلات الأزمة المالية، حيث نشأت الأزمة المالية العالمية نتيجة لمشاكل الائتمان في سوق العقارات والتي انتقلت إلي باقي القطاعات، وقد أصبحت تلك القروض العقارية التي تمت بشكل مفرط والتي لم تستند إلي جدارة ائتمانية سليمة ومطمئنة غير قابلة للتحويل ونظراً لأن تلك القروض قد تم تسويقها إلي العديد من المؤسسات المالية في شكل مستندات ومنتجات مالية معقدة، لذلك أصبحت مشكلة عدم تحصيلها تمس الأوضاع المالية لتلك الشركات وغيرها من الشركات الأخرى التي ترتبط بتعاملات وعقود مؤجلة الدفع والتي أدت فيما بعد إلي ما يعرف بمشكلة نقص السيولة (Murphy, 2009).

لقد كشفت تلك الأزمة عن عدم الاهتمام بالتقييم السليم لدرجة المخاطر، إلا أن مشكلة نقص السيولة قد ترتب عليها حرص الشركات على الحصول على الضمانات الكافية عند منح الائتمان ومن ثم الاهتمام بتقدير المخاطر بحيث يمكن إدارتها بشكل جيد حال وقوعها، كذلك تنشأ المخاطر داخلياً من داخل النظام المالي والمخاطر في تكنولوجيا المعلومات أو خارجياً في الاقتصاد الحقيقي وانهيار الشركات والاختلالات السياسية.

ومع زيادة الائتمان من البنوك والشركات وكلاء البيع والتجزئة، أصبح يوجد العديد من المؤسسات في العالم التي تقدم خدمات التحصيل لأعمال الجملة (مؤسسة إلى مؤسسة) ولأعمال التجزئة (مؤسسة إلى المستهلك) هذا بالإضافة إلى خدمات التحصيل المتخصصة في مجالات عدة مثل تحصيل الضرائب الحكومية والقروض الاستهلاكية وتعويضات التامين والقروض البنكية، لذا كان لنشاط التخصيل والتأجير التمويلي أهمية كبيرة اقتضتها الظروف الناشئة عن التعاملات في الأسواق (Velentzas et al., 2013).

من جهة أخرى، ظهر مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات نتيجة لاتجاه الشركات لتطبيق تكنولوجيا المعلومات، حيث إنه يُمكن أن تساهم بدور فعال في بناء مزايا تنافسية وإضافة قيمة حقيقية للشركات وذلك من خلال تحسين السمعة وتحقيق الريادة في المنتجات وزيادة النصيب السوقي وتقديم منتجات جديدة ذات جودة عالية وبتكلفة أقل وزيادة درجة إرضاء المستهلكين والأطراف ذات العلاقة مما يؤدي إلي زيادة قيمة الشركات وثروة الملاك. وتُعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات أحد المحددات الاستراتيجية الهامة لنجاح أو فشل الشركات نظراً لما تتطلبه تكنولوجيا المعلومات من استثمارات ضخمة وما تتضمنه من درجات مخاطرة عالية (موسي، ٢٠٠٥).

ومن ضمن الشركات التي سعت إلى تطبيق تكنولوجيا المعلومات شركات التخصيل والتأجير التمويلي، حيث يُعتبر التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دوراً بارزاً في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الرغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات للتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط، بينما يُعد نشاط التخصيل من أهم الأدوات غير المصرفية التي توفر التدفق النقدي اللازم للمشروعات لإعادة استخدامه في النشاط.

لذلك اهتمت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيل حيث تم إصدار القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ والخاص بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيل والذي يمثل أحد خطوات برنامج الهيئة الطموح لتطوير التشريعات المنظمة للأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، حيث تضمن القانون تنظيم نشاط التخصيل بما يتيح للمشروعات الحصول على القيمة الحالية لحقوقها المالية قصيرة الأجل من خلال الشركات التي ترخص لها الهيئة العامة للرقابة المالية مزاولة نشاط التخصيل والتي قفزت من شركتين فقط في عام ٢٠١١ إلى ٧٩ شركة في نهاية ٢٠٢٣، وساهمت في إتاحة التمويل للعديد من المشروعات. (الهيئة العامة للرقابة المالية).

من جهة أخرى، فإن تطبيق تكنولوجيا المعلومات يصاحبه العديد من المخاطر (Abu-Musa, 2008)، وتعرف المخاطر بصفة عامة بأنها احتمال وقوع حدث ما أو تصرف من شأنه أن يؤدي إلى فشل الشركة في تحقيق أهدافها، وهناك العديد من المخاطر التي تواجه الشركات منها: المخاطر الاستراتيجية، والمخاطر البيئية، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل (Gelinas & Sutton, 2005). وتعد مخاطر الائتمان أحد أنواع المخاطر التي تواجه الشركات بصفة عامة وشركات التخصيل والتأجير التمويلي بصفة خاصة (Bao et al., 2020).

بناءً على ما سبق، تظهر أهمية حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث إنهما إطاران ضروريان لضمان تحقيق أهداف شركات التخصيم والتأجير التمويلي وخاصةً ما يتعلق منها بحماية حقوق المساهمين والمستثمرين والرقابة على الأداء، وزيادة الثقة والشفافية والمصادقية في نظام المعلومات المحاسبي وما ينتج من معلومات محاسبية ذات جودة، وهذه الجودة تُبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق أدوات وآليات حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات (رشوان، ٢٠١٧).

علي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص المشكلة البحثية في التساولين التاليين:

الأول: هل يؤثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على إجراءات الحد من مخاطر الائتمان؟

الثاني: هل يؤثر تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على إجراءات الحد من مخاطر الائتمان؟

٢. أهداف البحث:

اتساقاً مع المشكلة البحثية السابقة، تسعى الباحثة إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات في شركات التخصيم والتأجير التمويلي على إجراءات الحد من مخاطر الائتمان.
- قياس أثر تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في شركات التخصيم والتأجير التمويلي على إجراءات الحد من مخاطر الائتمان.

٣. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الأهمية العلمية والأهمية العملية وهي كما يلي:

١-٣ الأهمية العلمية:

١. تقدم المعرفة: يوفر البحث في مجال حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات فرصة لفهم كيفية تفاعل الأطر التنظيمية المختلفة وتأثيرها على الجوانب المختلفة للعمليات التجارية.
٢. مجالات متعددة التخصصات: يربط هذا الموضوع مجالات حوكمة الشركات، وتكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة، والتمويل، ويقدم نظرة ثاقبة حول التقاطعات والتفاعلات بين هذه المجالات. يعد مثل هذا البحث متعدد التخصصات أمراً بالغ الأهمية لتطوير أساليب شاملة لمواجهة تحديات الأعمال الحديثة.
٣. تطوير الإطار النظري: يمكن أن يؤدي التحقيق إلى تحسين أو تطوير الأطر النظرية التي تشرح العلاقات بين آليات الحوكمة، واستخدام التكنولوجيا، وإدارة المخاطر.
٤. المساهمة في زيادة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالحد من مخاطر الائتمان في الشركات وخاصةً بالتطبيق على شركات التخصيم وشركات التأجير التمويلي من خلال بيان أثر تطبيق كلٍ من حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على إجراءات الحد من مخاطر الائتمان في شركات التخصيم والتأجير التمويلي. ومن ثم فإن هذه الدراسة تعمل على زيادة تلك الدراسات الأكاديمية مجال في شركات التخصيم والتأجير التمويلي في البيئة المصرية.
٥. يستمد البحث كذلك أهميته الأكاديمية من محاولة قياس أثر تطبيق حوكمة الشركات في شركات التخصيم والتأجير التمويلي بعد إلزام تلك الشركات بتطبيق القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ والخاص بتنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم؛ فعلى الرغم من تعدد الأبحاث والدراسات المنشورة حول حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، فإن عدداً قليلاً منها حاول الربط بين حوكمة الشركات ومخاطر الائتمان أو حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الائتمان وذلك في شركات التخصيم والتأجير التمويلي، فضلاً عن عدم وجود دراسات تناولت هذه العلاقة بشكل مباشر في بيئة الأعمال المصرية.

٢-٣ الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته العملية من النتائج والتوصيات التي يوفرها مثل

- ١- تحسين ممارسات إدارة المخاطر: يمكن أن تؤدي نتائج البحث إلى اعتماد ممارسات إدارة المخاطر المحسنة داخل شركات التخصيم والتأجير المالي. ويتضمن ذلك تنفيذ عمليات لتقييم مخاطر الائتمان وأدوات المراقبة واستراتيجيات بناءً على الأفكار المكتسبة من الدراسة.
- ٢- يمكن لشركات التخصيم والتأجير المالي تعزيز هياكل الحوكمة الخاصة بها من خلال دمج التوصيات الواردة في البحث. وقد يشمل ذلك مراجعة تشكيلات مجالس الإدارة، وإنشاء لجان متخصصة لمراقبة المخاطر، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة.

- ٣- قد تسلط الدراسة الضوء على أهمية الاستثمار في أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لدعم الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان. قد تعطي شركات التخصيم والتأجير التمويلي الأولوية لترقية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وقدرة تحليل البيانات لتعزيز عملية صنع القرار ومراقبة المخاطر.
 - ٤- يجوز لشركات التخصيم والتأجير التمويلي مراجعة سياساتها وإجراءاتها المتعلقة بحوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات. وقد يشمل ذلك تحديث أطر الرقابة الداخلية وسياسات إدارة المخاطر وإجراءات الامتثال لتتوافق مع أفضل الممارسات المحددة في الدراسة.
 - ٥- من الناحية الإدارية، يمكن للشركات تنفيذ مبادرات التدريب والتطوير لتعزيز فهم الموظفين لمبادئ الحوكمة وأطر حوكمة تكنولوجيا المعلومات. ويمكن أن يشمل ذلك ورش العمل والندوات وبرامج الشهادات لبناء القدرات التنظيمية في مجالات مثل تقييم المخاطر وإدارة البيانات والامتثال التنظيمي.
 - ٦- قد يؤثر البحث على الطريقة التي تقوم بها شركات التخصيم والتأجير التمويلي بقياس وتقييم الأداء المتعلق بإدارة مخاطر الائتمان. يمكن للشركات تطوير مؤشرات أداء رئيسية جديدة أو تحسين المقاييس الحالية لتقييم فعالية آليات الحوكمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات في الحد من مخاطر الائتمان.
 - ٧- يمكن لشركات التخصيم والتأجير المالي تعزيز ثقة أصحاب المصلحة من خلال إظهار الالتزام بممارسات الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة للمخاطر. ويشمل ذلك الجهات التنظيمية والعملاء والمجتمع الأوسع، الذين يعتمدون على هذه الشركات للعمل بشكل مسؤول ومستدام.
 - ٨- يساهم تحسين ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في الاستقرار المالي العام لشركات التخصيم والتأجير المالي. ومن خلال الحد من احتمالات التخلف عن سداد الائتمان والخسائر المالية، تستطيع الشركات الحفاظ على السيولة والربحية والقدرة على الاستمرار على المدى الطويل، مما يعود بالنفع على المساهمين والمجتمع ككل.
 - ٩- قد يساعد البحث شركات التخصيم والتأجير المالي على بناء الثقة والمصداقية مع العملاء وشركاء الأعمال. ومن خلال إظهار الالتزام بالحوكمة والتميز في إدارة المخاطر، يمكن للشركات تمييز نفسها في السوق وجذب العملاء الذين يعطون الأولوية للاستقرار والموثوقية في علاقاتهم التجارية والاحتفاظ بهم.
 - ١٠- تخفيض المخاطر: من خلال موائمة تطبيق آليات الحوكمة وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث يمكن للشركات تحديد المخاطر وتقييمها والحد منها بشكل أفضل، بما في ذلك مخاطر الائتمان في شركات التخصيم والتأجير التمويلي. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الخسائر المالية وتحسين الاستقرار.
 - ١١- الامتثال والموائمة التنظيمية: يمكن أن يساعد تطبيق آليات حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على ضمان الامتثال للوائح والمعايير ذات الصلة التي تحكم حوكمة الشركات وأمن المعلومات وإعداد التقارير المالية. وهذا يمكن أن يقلل من المخاطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بعدم الامتثال.
 - ١٢- الميزة التنافسية: قد تكتسب الشركات التي تنجح في تطبيق آليات الحوكمة وحوكمة التكنولوجيا ميزة تنافسية من خلال تعزيز الابتكار، وتحسين المرونة التشغيلية، وتعزيز رضا العملاء.
 - ١٣- ثقة المستثمرين: يمكن للتطبيق الفعال لحوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات أن يعزز الشفافية والمساءلة والثقة، وهي عوامل حاسمة في جذب المستثمرين والحفاظ على علاقات إيجابية مع أصحاب المصلحة.
 - ١٤- إن دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على الحد من مخاطر الائتمان في شركات التخصيم والتأجير التمويلي تقدم فوائد علمية وعملية. فهو يساهم في المعرفة الأكاديمية مع توفير رؤى قابلة للتنفيذ للشركات التي تسعى إلى تحسين ممارسات الحوكمة واستراتيجيات إدارة المخاطر.
 - ١٥- النتائج والتوصيات التي يوفرها، والتي قد تمكن الجهات الرقابية وصانعي السياسات، والجهات المسؤولة عن أسواق المال في بيئة الأعمال المصرية من اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية لتجنب مخاطر الائتمان.
- البحث الحالي قد يساعد على فتح مجالات جديدة حول العلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات مثل تحسين الأداء المالي للشركات، بالإضافة إلى استفادة جميع الأطراف سواء المتعاملون في الأسواق المالية، أو الدائنين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو المديرين التنفيذيين أو المساهمين أو المستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية رشيدة.

٤. نطاق البحث:

يقتصر نطاق البحث على منشآت الأعمال التي تؤدي نشاط التخصيم والتأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية، نظرًا لطبيعتها المختلفة عن باقي القطاعات وخضوعها لمعايير وضوابط تختلف عن باقي القطاعات.

٥. خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث الحالي، والإجابة على التساؤلات البحثية، سوف يتم عرض باقي أجزاء البحث من خلال تقسيمه إلى النقاط التالية:

١-٥ الخلفية النظرية لمتغيرات البحث.

٢-٥ الدراسات السابقة الخاصة بالعلاقات بين متغيرات البحث واشتقاق الفروض.

٣-٥ الدراسة الميدانية.

٤-٥ مناقشة النتائج، واقتراح التوصيات وأهم الأبحاث المقترحة مستقبلاً.

١-٥ الخلفية النظرية لمتغيرات البحث:

يمكن تبويب الدراسة على النحو التالي:

١-١-٥ حوكمة الشركات

يرجع ظهور مفهوم حوكمة الشركات إلى بداية ظهور الشركات المساهمة وتحول العديد من الشركات ذات الملكية الفردية إلى شركات مساهمة تعود ملكيتها لأصحاب الأسهم أو ما يطلق عليهم بالمساهمين (Klettner, 2016)، ولقد برز مفهوم "حوكمة الشركات" بعد ظهور "نظرية الوكالة" عام ١٩٣٢ والتي أشارت إلى وجود تعارض في المصالح بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح والمساهمين، حيث أشار Barle & Means (1932) إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة وظهور ما يُعرف بمشكلة تضارب المصالح وذلك في حالة عدم الفصل بين الإدارة والملكية (Erismann-Peyer et al., 2008). كما قام كل من Jensen & Meckling (1976) بالتطرق إلى مفهوم "حوكمة الشركات" وتوضيح أهميتها للحد من مشكلة فصل الملكية عن الإدارة وما ينتج عنها من تكاليف إضافية تعرف بتكاليف الوكالة (Khan, H.,2011).

في عام ١٩٨٥ قامت عدة جمعيات مهنية بالولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) بتشكيل لجنة حماية المنظمات الإدارية والمعروفة بلجنة Treadway، وبعد دراسة أجرتها هذه اللجنة لتحديد العوامل المسببة والتي يمكن أن تؤدي إلى إعداد التقارير المالية الاحتمالية وإعداد إجراءات للحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر عام ١٩٨٧ تقريرها النهائي والذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع الغش والتلاعب في القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وزيادة دور المراجع الخارجي أمام مجلس الإدارة (عبدالله، ٢٠٠٩).

هذا، وقد بدأ ظهور مفهوم "حوكمة الشركات" بعد ذلك على نحو واسع نتيجة عمليات الاحتيايل والتلاعب المالي وسوء استخدام السلطة عن طريق إدارات الشركات والتي نتج عنها مجموعة من الأزمات المالية العالمية. وكانت البداية الحقيقية للاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات حين أصدرت لجنة Cadbury عام ١٩٩٢ تقرير بعنوان "الأبعاد المالية لحوكمة الشركات" وقامت فيه بتعريف الحوكمة بأنها النظام الذي يهدف إلى الرقابة على الشركات، حيث تناول هذا التقرير مسؤوليات مجلس الإدارة وكيفية تشكيله، ودور المراجع وحقوق ومسؤوليات المساهمين، والذي طالبت فيه الشركات البريطانية المدرجة في البورصة باتباع القواعد الواردة في التقرير وفي حالة عدم الاتباع يجب ذكر الأسباب وتوضيح الجوانب التي لم تتبع فيها قواعد الحوكمة (Cadbury, 1993).

وتوالي الاهتمام بحوكمة الشركات بعد ذلك من المنظمات المهنية، حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD Organization for Economic and Co-operation Development عام ١٩٩٩ مبادئ لحوكمة الشركات شكلت الأساس لنظم وأطر حوكمة الشركات لمعظم دول العالم. بالإضافة إلى قيام الحكومة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ بإصدار قانون Sarbanes Oxley Act والذي يركز على حماية المستثمرين من خلال تفعيل الرقابة الداخلية، ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بتحديث مبادئ الحوكمة مرتين في عام ٢٠٠٤، وأخيراً في عام ٢٠١٥.

تم تناول مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدراسات السابقة إلا أن هذه الدراسات قد تناولته من وجهات نظر (نظريات) متعددة، وارتباطاً بالنظريات التي تناولتها الدراسات السابقة لمفهوم حوكمة الشركات، قد يبدو للباحثة أنه من الملائم عرض هذه النظريات بإيجاز كالتالي:

١- نظرية الوكالة Agency Theory تُعرف نظرية الوكالة على أنها علاقة تنشأ بين مديري الشركات والمالكين بموجب عقد يقوم من خلاله المديرين بأداء بعض الخدمات نيابةً عن الوكلاء، ويترتب عليه أيضاً منح الوكلاء بعض السلطة لاتخاذ القرار، ومن المشاكل المرتبطة بهذه النظرية ما يعرف بمشكلة الوكالة والتي تظهر نتيجة تضارب المصالح بين الإدارة والمالكين والتي تعرف بتكاليف الوكالة للملكية، فالإدارة لا تعمل دائماً لصالح المالكين، فهناك توجه لدي كل من المديرين والمالكين لتعظيم منفعتهم الشخصية، وفي معظم علاقات الوكالة يتحمل كل من المديرين والمالكين تكاليف للحد من الاختلاف الناشئ عن القرارات المتخذة لصالح كل طرف، حيث يتحمل المديرين تكاليف الرقابة ويتكبد المالكون تكاليف الإلزام بالإضافة إلى الخسارة المتبقية وتشمل هذه التكاليف تكاليف الوكالة (Redondo and Bilbao, 2018).

٢- نظرية أصحاب المصالح Stakeholder Theory أكدت دراسة Bridoux and Stoelhorst (٢٠٢٢) أن نظرية أصحاب المصالح هي نظرية للإدارة الإستراتيجية، لكنها تطورت إلى حد كبير في معظم تاريخها دون أن يكون لها تأثير ملحوظ

على البحث الاستراتيجي. ومع ذلك، فقد تغير هذا في العقد الماضي وذلك لأن نظرية أصحاب المصالح يمكن أن تساعد علماء الإستراتيجيات في تطوير نظرية لإدارة خلق القيمة حيث تعترف صراحة بالطبيعة الاقتصادية والأخلاقية للعلاقات داخل الشركات.

٣- نظرية المدير/الإشراف/الوكيل Stewardship Theory فسرت نظرية الإشراف الاختلاف الناشئ في الأداء بين الشركات يرجع إلي الوضع الهيكلي للمسؤول التنفيذي ودوره في تسهيل اتخاذ عضو مجلس الإدارة الإجراءات الفعالة للارتقاء بأداء الشركة، لذلك فإن تنفيذ أهداف الشركة وتحقيق الأداء المالي المنشود يعتمد على مدى تسهيل الهيكل التنظيمي لهذا الأمر، ومن الجدير بالذكر بأن نظرية الإشراف تؤكد على أهمية الجمع بين مناصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من أجل تحقيق عوائد أفضل للمساهمين وذلك بسبب تمتع الشركة بميزة توحيد الاتجاه والقيادة وتركز السلطة والمسؤولية في الشركة في شخص واحد جمع بين المنصبين معاً (Davis & Donaldson, 2018)).

٤- نظرية الموارد المستمدة من البيئة الخارجية/ الاعتماد على الموارد Theory Resource

تفترض نظرية الاعتماد على الموارد أن الشركات مترابطة معاً وتعتمد على البيئة الخارجية باستمرار، يمكن اعتبار مجلس الإدارة بمثابة رابط بين الشركة والبيئة الخارجية، ويعتمد وجود هذا الرابط بين الطرفين على علاقات المدير بالإضافة إلى ازدواجية عضوية أعضاء مجلس الإدارة مع مجالس شركات أخرى والتي تؤدي إلى وجود ترابط بين الشركتين (Ozdemir et al., 2023)، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة.

٥- النظرية الإدارية Managerial Hegemony Theory. طبقاً لـ Kabwe, 2023 تعتمد نظرية الهيمنة الإدارية على خمس آليات للتحكم في الإدارة هي أولاً: الفصل بين الملكية والسيطرة ، ثانياً: عدم تماثل المعلومات بين الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ثالثاً: الشركات المربحة تعتمد بدرجة أقل على المساهمين للحصول على رأس المال حيث أنهم يمولون قراراتهم الاستثمارية من خلال الأرباح المحتجزة وبالتالي فهم قادرين على تعزيز وزيادة سيطرتهم، رابعاً: يتم اختيار مجالس الإدارات عن طريق الإدارة وبالتالي تتحكم الإدارة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة سواء التنفيذيين أو غير التنفيذيين، خامساً: يعتمد الأعضاء التنفيذيين على الرئيس التنفيذي في مسيرتهم المهنية وتقديم التعويضات ونتيجة لذلك يكون من غير المرجح أن يعترض الأعضاء التنفيذيين على أي قرار يتخذه الرئيس التنفيذي، وبالتالي كلما زاد عدد الأعضاء التنفيذيين كلما زادت سيطرة الرئيس التنفيذي، لذلك يؤدي تأثير هذه الآليات مجتمعة إلى سيطرة الإدارة على مجلس الإدارة و يلعب ذلك دوراً سلبياً في تطوير الإستراتيجيات وتوجيه الشركات. وفقاً لنظرية الهيمنة الإدارية فإن مجالس الإدارات يكون لها آثار سلبية على المساهمين نظراً لأنها غالباً ما تكون عاجزة عن تأدية دورها الأساسي (Cohen et al., 2008).

٦- النظرية المؤسسية Institutional Theory تنص النظرية المؤسسية على أن حوكمة الشركات تقوم على مجموعة من التنظيمات التي تربط البيئة المؤسسية بالأفراد، وطبقاً لهذه النظرية تُحدد حوكمة الشركات الأهداف التنظيمية وفقاً لتوقعات المشاركين في بيئتهم المؤسسية مثل الموردين والهيئات التنظيمية والمنافسين، وتُسلط النظرية المؤسسية الضوء على الاختلاف بين ما يمكن أن تنجزه الشركة على ضوء هيكلها وما تقترح البيئة الخارجية أن تحققه.

٧- النظرية الموقفية Contingency Theory تعتبر النظرية الموقفية من أنجح المناهج الإدارية، وارتبطت تلك النظرية بالباحث (Fiedler 1960)، وهي تعتبر واحدة من أهم نظريات القيادة، والتنظيم الإداري، وطرق تصرف القيادات في المواقف المختلفة، تتميز تلك النظرية بعدم ثبات مبادئ أو قواعد معينة حيث إنها ترى أنه لا يوجد نظرية إدارية واحدة ثابتة يمكن تطبيقها بشكل مستمر في مختلف أنواع الشركات وفي جميع الظروف. حيث إن ما يصلح لشركة قد لا يصلح لأخرى، لذا يتم استخدام نظريات بشكل انتقائي حسب الظروف أو الموقف. ويتأثر المديرون في إدارة شركاتهم بمجموعة من العوامل والظروف المتغيرة التي تواجههم، مما يحتم عليهم التكيف مع هذه العوامل بأساليب مناسبة تمكنهم من تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ناتج من التغيير المستمر الذي يتطلب من القادة إيجاد حلول للمواقف المختلفة التي تتعرض لها (Fiedler, 2015).

ترى الباحثة أنه لا يمكن الاعتماد على نظرية واحدة لتفسير مفهوم حوكمة الشركات، حيث قد تختلف المتغيرات التي قد تؤثر في تطبيق الحوكمة بالشركة أو تلك التي تؤثر في نظم المعلومات المحاسبية المطبقة بالشركة، مثل حجم الشركة وطبيعة النشاط وطبيعة الصناعة التي تعمل بها ونوع الاستراتيجية المطبقة بالشركة، كما يمكن لتلك المتغيرات أن تؤثر في اختيار تكنولوجيا المعلومات التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي بالشركة، وبالتالي فإن النظرية التي تعتبر أنسب من وجهة نظر الباحثة هي النظرية الموقفية حيث يتم استخدام النظريات بشكل انتقائي حسب المتغيرات المحيطة بالشركة.

تركز حوكمة الشركات على العديد من الآليات التي يجب تفعيلها والالتزام بها مجتمعة حتى تؤدي حوكمة الشركات أهدافها، وهناك مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها قياس مدى الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات ويتم تقسيم تلك الآليات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:

(أ) الآليات الداخلية لحوكمة الشركات: تركز آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وعمليات الشركة وكيفية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، كما تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (Kyere and Ausloos, 2020, Suman and Singh, 2021, Ballester et al., 2020, Sarpal, 2017, Kalerlkar, 2016). وفيما يلي عرض لأهم تلك الآليات:

١- **مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة المسئول عن مراقبة سلوك وقرارات الإدارة التنفيذية وأداة التخطيط الاستراتيجي للشركة وكلما زادت كفاءة مجلس الإدارة كلما استطاع تحقيق مصالح حملة الأسهم وكذلك أصحاب المصالح الأخرى، وتتضمن الصلاحيات القانونية لمجلس الإدارة تعيين وإعفاء وتحديد مكافآت المستويات الإدارية المختلفة بالشركة، كما يشارك مجلس الإدارة في وضع استراتيجيات الشركة المختلفة، كما يجب أن يتوافر لمجلس الإدارة السلطة التي تمكنه من اختيار الإدارة العليا والإشراف عليها.

٢- **لجنة المراجعة:** تعد لجنة المراجعة أحد أهم آليات حوكمة الشركات والتي يكون لها السلطة الكاملة في الإشراف على إعداد التقارير كما تزيد لجنة المراجعة من تعزيز مستوي الرقابة الداخلية وتعزيز دورها في تحقيق جودة وسلامة القوائم والتقارير المالية، ويجب أن تتكامل لجنة المراجعة مع الآليات الأخرى للوصول إلي الأهداف المرجوة من حوكمة الشركات ، وتتشكل لجنة المراجعة لتحقيق النزاهة والاستقلالية في أداء الأعمال، ولكي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على عمليات الرقابة المالية الخاصة بالشركة، وفي إطار ذلك يفوض مجلس الإدارة لها صلاحيات طبقاً لما يقرره وترفع تقاريرها إليه.

٣- **إدارة المراجعة الداخلية:** تعد المراجعة الداخلية أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، وقد تطور دورها من كونها أداة للرقابة الداخلية التي تستخدم في عملية المراجعة المالية فقط إلي أداة رقابة شاملة لكافة عمليات الشركة سواء كانت مراجعة مالية أو مراجعة تشغيلية أو مراجعة الالتزام بالإضافة إلي إدارة المخاطر، ومن ثم أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية هي أساس حوكمة الشركات، وتم إجراء العديد من الدراسات المحاسبية التي ركزت على أهمية دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة والتطبيق الأمثل لآلياتها ووظائفها.

(ب) **الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:** تُفرض هذه الآليات على الشركات من البيئة التي تعمل فيها وليس للشركة أي دور فيها إلا التأقلم مع تلك الآليات، وتتمثل هذه الآليات في مجموعة القوانين والقواعد التي تساعد على تحسين إدارة الشركة ومن ضمنها (Desai et al., 2017, Schauble, 2019):

١- **المراجعة الخارجية:** يركز عمل مراجع الحسابات الخارجي على إضفاء الثقة والمصداقية على معلومات القوائم المالية للشركات حيث ينبغي عليه كشف أي خطأ أو غش أو خداع من جانب الشركات أو من العاملين فيها، والتحقق من صدق وحقيقة الأوضاع القائمة في الشركة وبالتالي فإن مهمة المراجعين تتفق مع الهدف الأساسي للحوكمة خاصة من أجل تأكيد أن الأمور التي تم عرضها في القوائم المالية صحيحة وسليمة وأن الشركة أفصحت فعلاً عن حقيقة الوضع القائم في الشركة.

٢- **القوانين والتشريعات:** وهي مجموعة القوانين والتشريعات التي تصدرها الجهات الحكومية القائمة على تنظيم القطاعات التجارية في الدولة مثل وزارة التجارة الخارجية، وزارة الصناعة، وزارة الاستثمار، البنك المركزي، ويجب أن تحدد القوانين والتشريعات لحوكمة الشركات الإطار العام الذي تعمل فيه وغالباً ما تؤثر هذه الآلية على التفاعلات بين الأطراف الفاعلة للحوكمة، وقد تؤثر هذه القوانين على كيفية التفاعل بين أطراف الحوكمة فعلى سبيل المثال مع صدور قانون SOX عام ٢٠٠٢ تم فرض متطلبات على شركات الأعمال مثل: زيادة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، تعزيز دور لجنة المراجعة في عملية إعداد التقارير المالية، وأوكل إليها تعيين وفصل المراجع الخارجي والتصديق على أي خدمة تحتاجها الشركة من المراجع الخارجي، قيام كلاً من المدير التنفيذي والمدير المالي بالتوقيع على القوائم المالية المنشورة، منع المراجع الخارجي من أداء العديد من الخدمات للشركة التي يراجع قوائمها السنوية، وفي بيئة الأعمال المصرية خلصت نتائج إحدى الدراسات أن معظم مبادئ الحوكمة في مصر تتحقق من خلال مجموعة من الأنظمة والقوانين الخاصة بالتشريع المصري (عبدالملك، ٢٠١٥)، وفيما يختص بمجال البحث صدر قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وذلك لتطبيق الحوكمة في شركات التخصيم والتأجير التمويلي في مصر.

وتعتبر مصر الدولة العربية الرائدة في مجال تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات ففي عام ٢٠٠١ قام البنك الدولي بالتعاون مع هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية ووزارة التجارة الخارجية بإصدار أول تقرير لتقييم قواعد حوكمة الشركات في مصر. ومن ضمن الشركات التي سعت مصر إلى تطبيق حوكمة الشركات فيها شركات التخصيم والتأجير التمويلي، فقد وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، على الضوابط التنفيذية لممارسة نشاط التخصيم والقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المرخص لها بمزاولة نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم، وذلك تفعيلاً لأحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم.

حيث يُعد نشاط التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دوراً بارزاً في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات للتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط. وبمقتضى نشاط التأجير التمويلي ينقل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقد بين الطرفين يخول لأحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر. وقد بدأ العمل بهذا النشاط لأول مرة في مصر منذ ٢٩ عاماً بصدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥.

من جهة أخرى، يعد نشاط التخصيم من أهم الأدوات المالية غير المصرفية التي توفر التدفق النقدي اللازم للمشروعات لإعادة استخدامه في النشاط، إذ أن أغلب المشروعات العاملة في الأسواق المحلية أو الدولية لها مستحقات مالية آجلة لدى عملائها نتيجة مبيعاتها، ويتيح نشاط التخصيم قيام هذه المشروعات ببيع هذه الحقوق التجارية لتوفير التمويل اللازم لها. ويقصد بنشاط

التخصيص قيام شركة التخصيص بالاتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية التي تنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات إلى الشركة مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق.

٢-١-٥ حوكمة تكنولوجيا المعلومات

صاحب التقدم التكنولوجي العديد من المخاطر والتهديدات سواء كانت مخاطر تشغيلية أو رقابية، ذلك لأن هذا التطور لم يصاحبه تطوراً مماثلاً في الممارسات والضوابط الرقابية. مما يؤثر على سلامة المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي ظهور أخطاء جوهرية وفقد الثقة في المعلومات المالية، إذ تؤثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية سلباً على نزاهة ودقة المعلومات المعلن عنها في القوائم المالية (Robles et al., 2008; Satidularn et al., 2011).

لذلك كان لابد من وجود مجموعة من الآليات التي تدير هذه التكنولوجيا بما يحقق جودة خصائص نظام المعلومات المحاسبية وما ينتج عنه من معلومات محاسبية تتضمنها القوائم والتقارير المالية، ومن ثم تحسين المنفعة من هذه المعلومات ليتمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الرشيدة. ولقد ظهرت الحاجة إلى حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتي تُعد جزءاً من حوكمة الشركات لإيجاد تنسيق بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وأهداف الشركة من خلال إنشاء نظام رقابة فعال على تكنولوجيا المعلومات، بهدف إدارة استثمارات وعمليات تكنولوجيا المعلومات والمخاطر الناتجة عنها لضمان استمرار الأعمال بكفاءة وفعالية (Alreemy et al., 2016).

يعتبر معيار COBIT من أفضل الأطر في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتحقيق فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث تم إصدار إطار (COBIT) "Control Objectives for Information and Related Technology" بواسطة جمعية مراجعة ورقابة نظم المعلومات (ISACA) Information Systems Audit and Control Association حيث أصدرت النسخة الأولى منه عام ١٩٦٦ كمجموعة من أهداف التحكم والرقابة في تكنولوجيا المعلومات؛ وذلك لمساعدة الشركات على تحسين بيئة تكنولوجيا المعلومات بشكل أفضل، ثم أصدرت النسخة الثانية عام ١٩٩٨ والتي عملت على توسيع الإطار الموضوع في الإصدار الأول، أما النسخة الثالثة فقد أصدرت عام ٢٠٠٠ وتم فيها إدخال تقنيات إدارة المعلومات والحوكمة، وتم تعديلها عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٥ أصدرت النسخة الرابعة التي تم تعديلها عام ٢٠٠٧، والتي تضمنت مزيداً من المعلومات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتم إصدار النسخة الخامسة عام ٢٠١٢ والتي تضمنت المزيد من المعلومات فيما يتعلق بإدارة المخاطر وإدارة المعلومات، وأخيراً تم إصدار نسخة عام ٢٠١٩ (ISACA, COBIT, 2019). هذا ويتوافق التحديث الأخير لإطار COBIT 2019 مع التغييرات الخاصة بهيكلية ومحتوي إطار العمل في الوقت الحاضر، ويضيف مميزات جديدة مثل عوامل التصميم التي تسمح بتهيئة أنظمة الحوكمة مع الظروف الحالية، حيث قدم العديد من عوامل التصميم التي يمكن أن تساعد في تطوير تصميم نظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات للشركة (على سبيل المثال؛ استراتيجية الشركة، وتعريف المخاطر، ودور تكنولوجيا المعلومات، وطريقة نشر تكنولوجيا المعلومات، وتحديد التهديدات). كما يحتوي على العديد من المزايا التي تدعم حوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث يعتبر من أفضل الأطر التي تقوم بالتقييم والرقابة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات ويساعد في تنفيذها. كما يعد إطار عمل من أفضل الممارسات الداعمة حيث يساعد في توفير بيئة تكنولوجيا معلومات مرنة، وهو يساعد على مراقبة كافة الأنشطة المرتبطة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، كما يحاول إطار COBIT 2019 ربط الأهداف الرئيسية للشركة مع منظومات العمل مع أهداف قسم تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تطبيق أطر الرقابة والتقييم. وأخيراً يخدم إطار COBIT 2019 نظام الرقابة الداخلية بالشركة من خلال توفيره للمبادئ المقبولة عالمياً، وبالتالي يؤدي إلى توفير الممارسات التحليلية التي تساعد دورها على زيادة الثقة في قيمة المعلومات المقدمة للأطراف الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى التوسع في أعمال الشركة وزيادة ربحيتها. كما يساعد الشركات على أن تصل للهدف الرئيسي لها وهو تحسين الأداء الكلي من خلال اتباع أنظمة الرقابة والمساعدة في إدارة المخاطر بشكل مناسب مما يؤدي إلى تحقيق الربح المستهدف أيضاً تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق المختلفة سواء داخلياً أو خارجياً (Khusna & Ali, 2020; عبيد الله وآخرون، ٢٠٢١).

٣-١-٥ مخاطر الائتمان:

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها الشركات ودائماً ما يكون هناك تساؤل بشأن مدى كفاية الجهود والسياسات التي تعتمد عليها الشركات المالية أو غير المالية للتعامل مع هذه المخاطر بصفة عامة، ومخاطر الائتمان بصفة خاصة حيث إنها قد تؤثر على استمرارية الشركة وتهدد سلامة الوضع المالي لها. لذلك تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات المالية وغير المالية لأن الخسائر الناتجة عنها كبيرة مما يهدد استمرارية تلك الشركات (Junesuh & Jung 2013).

تنشأ مخاطر الائتمان في الشركات عندما يفشل الطرف المقترض في الوفاء كلياً أو جزئياً بالالتزامات التعاقدية في الوقت المناسب وذلك في عقد الدين، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان تؤثر على طرفي الدين، حيث يري المقرض أن مخاطر الائتمان هي احتمالية الخسارة الناتجة عن تقصير المقترض أو إفلاسه، أي خسارة نتيجة لتعثر المقترض، وفي الوقت نفسه ينظر المقرض إلى مخاطر الائتمان على أنها عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها من الديون في الوقت المناسب (Zamore et al., 2018).

تعتبر مخاطر الائتمان في الشركات من أهم وأقدم أنواع المخاطر التي تم تناولها في الأسواق المالية، تزيد مخاطر الائتمان في شركات التخصيص والتأجير التمويلي وذلك بسبب إتاحة التمويل للمشروعات الإنتاجية والخدمية وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي قد تعجز عن السداد. وتشير مخاطر الائتمان إلى احتمال تحقق الخسائر نتيجة التدهور الفعلي أو المتوقع في جودة

انتان الطرف المقابل (Parab & Patil, 2018). حدثت تطورات كبيرة في العقود الأخيرة في المقاييس والمحددات لقياس وإدارة مخاطر الائتمان، وبالتالي تم تحديد العديد من المعلومات المستخدمة في تقدير تقصير المدين (2015, Cug & Spuchakovaa). يحتاج المشاركون في سوق الديون إلى طرف ثالث مستقل يقدم رأي مستقل حول احتمالات التخلف عن السداد لأوراق الدين المتداولة وبالتالي تعمل وكالات التصنيف الائتماني كوسيط للمعلومات في أسواق الدين (Samuel IV et al., 2016).

٢-٥ عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة واشتقاق الفروض

يمكن للباحثة عرض وتحليل الدراسات السابقة في المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات ومخاطر الائتمان:

توصلت العديد من الدراسات إلى أن حوكمة الشركات تستند إلى فرضية ثابتة مفادها أن الإدارة ستعطي الأولوية لمصالحها على مصالح الآخرين. ويمكن أن تزيد حوكمة الشركات من ثقة الدائنين في الشركات. كما يمكن أن يقلل تطبيق حوكمة الشركات من مخاطر الديون بشكل فعال، وحيث أن الشفافية هي آلية من آليات حوكمة الشركات لذا يجب على مديري الشركات الإبلاغ عن الأداء المالي بدقة وبسرعة إلى البنوك وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث إن نقص مستوي الشفافية يؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية، وعندما يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتحقيق الشفافية وذلك بمراقبة وتقييم جميع ممارسات الشركة من حين لآخر، يمكن بسرعة تحديد أنه لا توجد مشاكل في الإدارة وأن الشركات يمكنها العمل وفقاً للخطة بحيث تتكفل بالالتزامات في الوقت المحدد (Fülöp, 2014; Mutamimah, 2021). وتتفق مع هذه النتيجة دراسة (Ansong, 2013) في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصلت إلى أنه إذا تمكنت الشركات من تطبيق حوكمة الشركات بنجاح، فيمكنها إدارة المخاطر بشكل جيد.

تري مؤسسة (Standard and Poor's, 2014) أن تأثير حوكمة الشركات على مخاطر الائتمان بشكل عام هام للغاية. حيث يتم استبدال مخاطر الائتمان للشركة بعمل تصنيف ائتماني لها. ويعكس التصنيف الائتماني للشركة رأي مؤسسة التصنيف بشأن الجدارة الائتمانية العامة للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، كما يري (Ali, 2021) أن هناك ارتباط بين مخاطر الائتمان وحوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية لأن الحوكمة الضعيفة يمكن أن تُضعف الموقف المالي للشركة، حيث يمكن أن تؤدي حوكمة الشركات الضعيفة إلى تحمل الشركات نفقات عالية لتمويل الديون.

بينما قامت دراسة (Bhojraj & Sengupta, 2003) باحتساب النسبة المئوية للأعضاء غير التنفيذيين كأحد مؤشرات جودة تطبيق حوكمة الشركات. ووجدت أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وتلك التي لديها نسبة أكبر من الملكية المؤسسية لديها مخاطر ائتمانية أقل. وتأكيداً على ذلك، وجدت دراسة (Hunifa, 2015) في الأردن أنه إذا كانت الشركات قد وافقت على اللوائح والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات، وكانت معلنه للبنوك وأصحاب المصلحة، فإن ذلك يمكن أن يعمل على تقليل مخاطر الائتمان. كما أن إدارة الشركات يجب أن تكون محترفة وموضوعية حتى تتمكن من تقديم خيارات موضوعية. بالإضافة إلى ذلك، توصلت الدراسة إلى أنه إذا كان متوسط استقلالية مجلس إدارة الشركة هو ٦١٪، فإن هذا يعني أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الإشراف دون تضارب في المصالح، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الائتمان. كما أظهرت الدراسة أيضاً أنه إذا قامت الإدارة بتنفيذ مهامها بعدالة، أي إذا قامت الشركات بالوفاء بالتزامات البنوك ومختلف الشركاء بعدالة ومساواة فإن ذلك يقلل من مخاطر الائتمان. حيث تؤثر العدالة في الشركات بشكل مباشر على الإفصاح عن المعلومات التي يمكن أن تزيد من ثقة الدائنين.

وفقاً لـ (Lusardi & Mitchell, 2014)، يمكن أن تؤدي محو الأمية المالية إلى التقليل من وجود الفجوات المعلوماتية ويزيد من تطوير الإدارة المالية المهنية، كما يمكنه أيضاً تقليل مخاطر الائتمان. تتفق مع نتائج هذه الدراسة دراسة (2013, Lusardi & Scheresberg) والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصلت إلى أن محو الأمية المالية يمكن أن يقلل من نفقات القروض، وأن وجود موظفين لديهم معلومات ومعرفة وفهم وقدرات عن الإدارة المالية سوف يؤدي إلى حسن تقدير وفحص ومقارنة واختيار أنواع مختلفة من الائتمان وبالتالي حساب الديون بشكل صحيح. علاوة على ذلك، أضافت دراسة (Mutamimah, et al., 2021) والتي أجريت في إندونيسيا أنه إذا لم يكن لدى المدير معلومات وقدرات عن الإدارة المالية لحساب وتحليل واختيار ومقارنة الأنواع المختلفة من الائتمان التي تقدمها المؤسسات المالية المختلفة، فإنه سوف يحصل على ائتمان سيئ الجودة، وبالتالي زيادة مخاطر الائتمان.

كذلك وجدت دراسة (Mutegi et al., 2015)، Hussain al., (2018) أن مديري الشركات الذين لديهم معرفة مالية جيدة يمكنهم سداد القرض في الوقت المحدد ورفع الجدارة الائتمانية لشركاتهم. أيضاً، يمكن للشركات اتخاذ قرارات نزيهة بحيث يمكن تقليل مخاطر الائتمان. كما يمكن أن يؤدي التنقيف المالي إلى التخفيض من عدم تماثل المعلومات ويمنع الشركات من الانخراط في ممارسات تجارية سيئة.

يختلف مع نتائج تلك الدراسات دراسة (John et al., 2008) حيث توصلت إلى أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يشجع على المخاطرة ويعزز من نمو الشركات غير المصرفية.

كذلك أشارت العديد من الدراسات مثل (Park et al., 2019); Bradford et al., (2018); Tarigan & Fitriany (2021); Alkhalwaldeh et al., (2019) إلى أهمية تطبيق آليات حوكمة الشركات، وانعكاسه على الحد من مخاطر الائتمان،

لكونه يمثل أحد المحددات الهامة للتقييم الائتماني، من خلال الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وزيادة الشفافية، والحد من عدم تماثل المعلومات، ومشاكل الوكالة وتضارب المصالح وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة دقة التنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية وما إذا كانت الشركة المقترضة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، حيث يتم إجراء تحليل شامل للأداء يتضمن الجوانب الكمية والنوعية، وبالتالي تقييم احتمال خطر التخلف عن السداد وبالتالي الحد من مخاطر الائتمان.

يري (2018) Klein & Fülbier أن الدائنين مهتمين للغاية بحوكمة الشركات، لأنها تؤثر على موثوقية التقارير المالية، نظراً لاعتماد عقود الدين على المعلومات المحاسبية، كما أن وكالات التصنيف الائتماني تمنح تصنيفات ائتمانية أفضل للشركات التي لديها آليات حوكمة جيدة. كما أكد Bhojraj & Sengupta (2003) على أن التزام الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات يحد من عدم تماثل المعلومات، ويخفض من مشاكل الوكالة، ويؤدي إلى تصنيف ائتماني أعلى، وقد أوضح Klock et al., (2005) أن آليات حوكمة الشركات لا تسمح للمديرين باتباع استراتيجيات عالية المخاطر، وبذلك تنخفض مخاطر الائتمان، مما يزيد من التصنيف الائتماني للشركات.

وفي نفس الاتجاه تشير دراسة (2023) Hong et al., إلى أن وكالات التصنيف الائتماني تعتبر الحوكمة عاملاً هاماً، وتقوم بدمج آليات حوكمة الشركات ضمن العوامل التي تعتمد عليها عند تقييم الجدارة الائتمانية للشركات، فزيادة التزام الشركات بتطبيق آليات الحوكمة يؤدي إلى تخفيض مخاطر الائتمان. كما أكد Sareen & Vij (2014) أن حوكمة الشركات هي أحد المحددات الهامة للتصنيفات الائتمانية، فالشركات التي تطبق آليات حوكمة الشركات ترتفع جدارتها الائتمانية.

كما اتفق كل (2021) Alkhaldeh et al., ; (2019) Bradford et al., على أن حوكمة الشركات تؤثر على التصنيف الائتماني للشركات، حيث تلعب الضمانات التي توفرها دوراً رئيسياً في تعزيز التصنيف الائتماني وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان، من خلال دورها في الحد من مشاكل الوكالة، وتعارض المصالح حيث توفر الآليات التي تعزز الرقابة على الإدارة وتحد من السلوك الانتهازي للمديرين.

ويري (2019) Park et al., أن الشركات التي لديها معلومات محاسبية ذات جودة عالية، في ظل حوكمة قوية يتم منحها تصنيفات ائتمانية أفضل من غيرها، نظراً لموثوقية المعلومات الخاصة بالجدارة الائتمانية.

كما أوضح (2018) Tarigan & Fitriany أن كل من كبر حجم مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة، وحجم منشأة المراجعة الخارجية، كلها بمثابة آليات حوكمة من شأنها أن تقلل من مخاطر الائتمان ومخاطر التخلف عن السداد ولها تأثيرات إيجابية على التصنيف الائتماني للشركة. واتفق مع تلك النتيجة دراسة (2021) Alkhaldeh et al., على أن الجدارة الائتمانية ترتبط بشكل إيجابي بخصائص مجلس الإدارة من حيث كبر حجم المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، ومدى امتلاكهم للأسهم، وأن هذه المتغيرات تمثل محددات قوية لمخاطر الائتمان، والجدارة الائتمانية للشركات، وبصفة عامة يتم منح التصنيف الائتماني الممتاز بسبب ممارسات آليات حوكمة الشركات بشكل جيد والتي تقلل من مستوى عدم تماثل المعلومات.

كما وجد (2003) Bhojraj and Sengupta أن الشركات في الصين التي بها نسبة أكبر من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (غير التنفيذيين) تقدم أفضل مراقبة لأداء الإدارة، ويقلل من السلوك الانتهازي للإدارة ويخفض من مشاكل الوكالة، وهذا بدوره يؤدي إلى تصنيفات ائتمانية أعلى، بينما يري (2019) Bhattacharya & Sharma أنه توجد علاقة عكسية بين عدد المديرين المستقلين في مجلس الإدارة ومخاطر الائتمان والجدارة الائتمانية للشركات. كما اتفق (2014) Sareen & Vij، (2021) Alkhaldeh et al., على أن الغرض من الفصل بين المنصبين، هو الحد من إمكانية التأثير غير المبرر على شؤون الشركة، فالتعارض بين الأدوار له تأثير سلبي على التصنيف الائتماني. كما يؤكد (2019) Bradford et al., على أن الازدواجية بين مناصبي المدير التنفيذي، ورئيس مجلس الإدارة، تقلل من الرقابة على السلوك الانتهازي للمديرين، وتزيد من احتمالية الخطر، مما ينتج عنه تأثير سلبي على مصالح حملة الديون. وعلى العكس مما سبق يري (2014) Setyaningrum أن خصائص مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير على مخاطر الائتمان والجدارة الائتمانية.

وفيما يتعلق بلجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات وتأثيرها على مخاطر الائتمان والتصنيف الائتماني للشركات، اتفق كل من (2018) Zarza-Herranz et al., (2014) Sareen & Vij، على أن لجان المراجعة تلعب دوراً فعالاً في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وتحسين جودة عملية المراجعة، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية، وما تحتويه من معلومات محاسبية، وتحسين التنبؤ بمخاطر الائتمان ومخاطر التخلف عن السداد، وتحسين التصنيف الائتماني للشركة. كما أكد كلاً من (2017) Tarigan & Fitriany على أن لجنة المراجعة، لها تأثيرات إيجابية على تخفيض مخاطر الائتمان وزيادة الجدارة الائتمانية للشركات.

وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية، كأحد آليات حوكمة الشركات، وتأثيرها على مخاطر الائتمان والتقييم الائتماني للشركات، أوضح (2014) Setyaningrum أن الشركات التي تخضع للمراجعة عن طريق واحدة من الشركات الأربعة الكبرى يكون لديها جدارة ائتمانية أعلى من غيرها ومعرضة لمخاطر ائتمان بشكل منخفض، لأن الشركات الأربعة الكبرى قادرة على الحد من شكوك الدائنين فيما يتعلق بمخاطر التخلف عن السداد، وبالتالي زيادة التصنيف الائتماني. كما أكد (2017) Tarigan & Fitriany على أن حجم مكتب المراجعة الخارجية له تأثيرات إيجابية على تخفيض مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة وزيادة الجدارة الائتمانية للشركات، كما أشار كل من (2019) Bradford et al., إلى أن المراجعة الخارجية تلعب دوراً مهماً في تعزيز آليات

حوكمة الشركات، وذلك بشأن الحصول على معلومات محاسبية أكثر موضوعية وموثوقية، في حين يري Sareen & Vij (2014) أن تطبيق آليات حوكمة الشركات لا تكفي وحدها لتخفيض مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركات ولا تكفي أيضاً لتحديد التصنيف الائتماني للشركات.

تأسيساً على ما سبق عرضه من الدراسات السابقة الخاصة بالمجموعة الأولى، يمكن للباحثة استنتاج ما يلي:

- اختلف مجتمع الدراسة في هذه المجموعة من الدراسات؛ حيث طبقت معظم الدراسات السابقة على البنوك، وبعضها على الشركات المدرجة في البورصة.

- علي الرغم من اختلاف بيئة التطبيق بين دول متقدمة اقتصادياً ودول نامية، والقوانين المنظمة، وظروف المنافسة، واختلاف الثقافات إلا أنه يوجد اتفاق بين نتائج الدراسات على وجود تأثير إيجابي لتطبيق آليات حوكمة الشركات متمثلة في مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي على مخاطر الائتمان.

- اتفقت نتائج الدراسات السابقة على أن وكالات التصنيف الائتماني تدمج التزام الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات ضمن العوامل المؤثرة في تقييم مخاطر الائتمان للشركات مثل: السمعة، والمركز الائتماني في السوق، وتحسين درجة التزام الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي الي تحسين جدارتها الائتمانية. حيث تعتبر تلك الآليات أحد محدداتها الهامة، كما تلعب الضمانات التي توفرها دوراً رئيسياً في تعزيز التصنيف الائتماني. فآليات حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والتي من بينها: كبر حجم المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين، وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، ومدى امتلاكهم للاسهم وفعالية لجنة المراجعة واستقلالية أعضائها وزيادة خبرة أعضائها، وحجم مكتب المراجعة الخارجية، تساهم في تعزيز إجراءات الرقابة، والحد من انتهازية الإدارة، وزيادة الشفافية، وخفض كل من: عدم تماثل المعلومات، مشاكل الوكالة، وتضارب المصالح، ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة دقة التنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم احتمال خطر التخلف عن السداد، ومن ثم تحسين تقييم مخاطر الائتمان للشركات وبالتالي تحسين الجدارة الائتمانية.

- يوجد اتفاق بين نتائج الدراسات على أن التزام الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات يؤثر على ملائمة نظام المعلومات المحاسبية لأغراض تقييم مخاطر الائتمان.

- في حدود إطلاع الباحثة لا توجد دراسة سابقة اختبرت تأثير آليات حوكمة الشركات على إجراءات الحد من مخاطر الائتمان في شركات التخصيم والتأجير التمويلي.

استناداً إلى ما سبق، يتضح الجزء الأول من الفجوة البحثية وهو عدم وجود دراسة حتى الآن في حدود إطلاع الباحثة اختبرت أثر آليات حوكمة الشركات على مخاطر الائتمان في شركات التخصيم والتأجير التمويلي بصفة عامة، وفي البيئة المصرية بصفة خاصة على ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الأول كما يلي:

الفرض الأول H1: توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين آليات حوكمة الشركات وإجراءات الحد من مخاطر الائتمان.

المجموعة الثانية: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الائتمان.

هدفت دراسة عقل (٢٠١٥) إلى وضع إطار مقترح لإدارة مخاطر الائتمان حيث تناولت الدراسة مخاطر نظم المعلومات ومخاطر الائتمان والأطر الرقابية لتكنولوجيا المعلومات، وبيان مدى التكامل بين إدارة المخاطر وحوكمة تكنولوجيا المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن المخاطر والتحديات التي تواجه نظم المعلومات تؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، وأن هذا التأثير يتركز على عدة محاور حيث تمثلت في الأثر على عدم قدرة المعلومات المحاسبية في مساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات دقيقة، كما تؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية للشركة، كما أن هناك أثر سلبي على جودة الإفصاح. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات، يعزز من فعالية إدارة مخاطر الائتمان ويعمل على إضافة قيمة للشركة.

كما هدفت دراسة Khusna & Ali (2020) إلى دراسة الدور الذي تؤديه حوكمة تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر والحد منها، حيث أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعمل كدافع رئيسي لإدارة المخاطر التي تواجه الشركات ومن ضمنها مخاطر الائتمان عن طريق إدارة المراجعة الداخلية في ظل المتطلبات الجديدة لقانون SOX والذي أشار إلي ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية، من خلال تقييم المخاطر عن طريق إدارة المراجعة الداخلية، وتوكيد الرقابة وتقييم الالتزام بإجراءات الأمن بالإضافة الي الرقابة والإشراف على الأعمال التي تقوم بها الشركة. كما قامت الدراسة أيضاً بتقييم حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات التي تقوم بتطبيق إطار COBIT وذلك في الشركات الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تُعد وسيلة جيدة لإدارة المخاطر التي أحياناً ما تكون التكنولوجيا المستخدمة أحد أسباب هذه المخاطر وفي نفس الوقت يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتخفيض المخاطر.

كما هدفت دراسة Alramahi et al., (2014) إلى معرفة مستوي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية باستخدام إطار COBIT، وأثر تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الائتمان، وقد تم قياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال أبعاد COBIT وهي التخطيط والتنظيم، والتبني (الاقتناء) والتنفيذ، والمتابعة والتقييم، والدعم

والتوصيل، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوي متوسط لتطبيق إطار COBIT في البنوك الأردنية لمواجهة المخاطر التي تواجه البنوك ومن ضمنها مخاطر الائتمان. في نفس السياق هدفت دراسة (Rubino and Vitolla (2014 إلى تحليل تأثير تطبيق إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تحسين نظام الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر التي تواجه البنوك، حيث يوفر إطار COBIT بعض المؤشرات للمديرين والمراجعين الداخليين التي تساعدهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق إطار COBIT يُمكن البنك من تطبيق نظام رقابة داخلية بكفاءة وفعالية، كما يعمل على تخفيض مخاطر الائتمان التي تواجه البنك.

نفس النتيجة توصلت إليها دراسة (Susi and Lukason (2019 حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية ارتباط حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمخاطر الائتمان، وبلغ حجم العينة في هذه الدراسة إجمالي عدد الشركات بإستونيا بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك بإجمالي ٦٧٠٢٢ شركة، وتم الحصول على البيانات من سجل الأعمال بإستونيا، وأظهرت النتائج انه مع طول الفترة الزمنية لوجود المدير في الوظيفة ووجود الملكية الإدارية تقل مخاطر الفشل، وفي المقابل فإن وجود مجالس إدارة أكبر ومديرين أعضاء في مجالس إدارة شركات أخرى بالإضافة إلى التنوع في الجنسين في المجلس وطول مدة الحياة للأسهم والملكية يؤدي إلى ارتفاع المخاطر بصفة عامة ومخاطر الائتمان بصفة خاصة.

كما هدفت دراسة (Rubino et al., (2017 إلى توضيح كيف تُدعم حوكمة تكنولوجيا المعلومات نظام إدارة المخاطر بالشركة، وكذلك كيف يساعد إطار عمل COBIT في تحقيق أهداف الرقابة على المعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة في الوصول إلى أهدافها من خلال التكامل بين نظام إدارة مخاطر الشركة وإطار عمل COBIT. وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل بين إطار COBIT باعتباره إطاراً مرجعياً لحوكمة تكنولوجيا المعلومات ونظام إدارة مخاطر التكنولوجيا بالشركة، يعملان على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وذلك للتعامل مع المخاطر التي تواجه الشركات.

في نفس السياق هدفت دراسة الشعراوي (٢٠١٧) إلى اختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث كألية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية سواء كان لدى الشركة مدير للمخاطر أو لجنة مخاطر، وبيان تأثير حوكمة تكنولوجيا المعلومات على هذه المخاطر، كذلك هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كل عامل من العوامل المؤثرة في فعالية تطبيق إدارة المخاطر على مخاطر الائتمان وجودة التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطبيق إدارة المخاطر سواء كان لدى الشركات مدير للمخاطر أو لديها لجنة مخاطر كألية داخلية لحوكمة الشركات وذلك على كل من مخاطر الائتمان وجودة التقارير المالية، كما قد تزيد تكنولوجيا المعلومات من المخاطر التي تواجه الشركة.

كما أشارت دراسة (Watson and Ramamoorti (2006 إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعد وسيلة لتنفيذ أو تطبيق العناصر المكونة لإطار عملية إدارة المخاطر، من حيث إن نظام تكنولوجيا المعلومات يعمل كدافع رئيسي لإدارة المخاطر عن طريق إدارة المراجعة الداخلية في ظل متطلبات قانون SOX ، والذي أشار إلى ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية، ونظراً لتزايد المخاطر المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات سواء كانت المخاطر التشغيلية، فإن ذلك قد شكل دافع لوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والتي تهدف إلى وجود تنسيق بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وأهداف أنشطة الأعمال من خلال تكوين أو إنشاء نظم رقابة فعالة لتكنولوجيا المعلومات. تم توزيع عدد (٧٥٣) قائمة استقصاء على الشركات الإنتاجية والخدمية، وبلغت نسبة الردود ٦٨٪، وكانت القوائم الصالحة للاستخدام ٣١٥ قائمة، وبلغت نسبة القوائم الصالحة ٤١,٨٪. إذ قامت الدراسة بدراسة أثر تكنولوجيا المعلومات على حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات وسيلة جيدة لإدارة المخاطر.

كذلك قامت دراسة (Khadra et al., (2009 بتقييم دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البنوك المحلية في عمان حيث تم توزيع عدد (٤٣٢) قائمة استقصاء على مديري إدارة المخاطر والائتمان بالبنوك، وبلغت نسبة الردود ٥٨٪، وكانت القوائم الصالحة للاستخدام (٢٠٨) قائمة، وبلغت نسبة القوائم الصالحة ٤٨,١٪. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك المحلية في عمان تطبق مستوى فعال من التكنولوجيا ولديها الخبرات والمهارات، ولكن لا تستخدم بما فيه الكفاية الأبعاد الأخرى من أدوات التشغيل الإلكتروني في قياس وتحديد الأهداف والإجراءات وتقييم المخاطر. كما توصلت دراسة (Safari et al., (2018 إلى نفس النتيجة بالتطبيق على البنوك الأردنية، حيث تم تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على عدد (٣٩) من البنوك الكبيرة والخاصة، وبلغت نسبة الردود ٩١٪، وكانت القوائم الصالحة للاستخدام (٣٢) قائمة بنسبة ٨٢٪، وتوصلت الدراسة إلى أهمية وجود التناغم بين استراتيجية الشركة واستراتيجيات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، كما أن البنوك التي تستخدم حوكمة تكنولوجيا المعلومات تكون أكثر كفاءة وفعالية في مواجهة المخاطر المتعددة التي تواجه البنوك ومنها مخاطر الائتمان. كذلك توصلت دراسة (De Haes, et al., (2016 إلى أن تكنولوجيا المعلومات أصبح لها دوراً هاماً في مواجهة مخاطر الشركات بالرغم من أنها أيضاً تعد مصدراً من مصادر المخاطر وهذه المخاطر تشمل الخسائر المالية المحتملة، وانخفاض القدرات التشغيلية، كما أن التركيز المتزايد على خدمات تكنولوجيا المعلومات نظراً لقيامها بتلبية المتطلبات والالتزامات المتعلقة بالقطاع أو الصناعة وغيرها فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين انتباه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر، وبالتالي سوف تحقق أهداف الشركة، كما أكدت الدراسة أن إطار COBIT يُعد إطاراً شاملاً ومتكاملاً لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

هدفت دراسة (King et al., (2017 إلى تقييم العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك من خلال قياس فعالية حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل الولايات المتحدة، وتم توزيع قائمة الاستقصاء على متخصصي تكنولوجيا المعلومات (مديري

الإدارة الوسطي والمديرين التنفيذيين) وبلغ عدد القوائم الموزعة عدد (٢١٠) قائمة استقصاء. وبلغت نسبة الردود ٩٥٪، وبلغت القوائم الصالحة للاستخدام عدد (١٥٠) قائمة بنسبة ٧١,٤٪. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة خطية إيجابية بين معيار COBIT ومعيار ISO/IEC 27001/02 وإدارة المخاطر. وأخيراً تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات محور تحقيق التوازن بين النجاح التنظيمي وإدارة المخاطر. وقامت دراسة (Mayer & De Smet, 2017) باختبار كيفية التعامل بشكل أفضل مع التكامل بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وذلك باستخدام معايير ال ISO ، وقد أظهرت النتائج أن الاهتمام بالتنسيق بين آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وعناصر إدارة المخاطر يؤثر إيجابياً على تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات. أما دراسة (Motii & Semma, 2017) فقامت باختبار وضع منهج جديد لدمج إطار COBIT مع ISO/IEC27002 من أجل استخدام أفضل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في البرلمان المغربي، وأوضحت الدراسة أهمية تطبيق إطار COBIT لتقييم عوامل النجاح. كما توصلت الدراسة إلى أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقييم المخاطر بصفة عامة ومخاطر الائتمان بصفة خاصة، كما قامت دراسة (Fathoni et al., 2020) بدراسة حالة بنك باندونيسيا وقاموا بتحليل إجراءات حوكمة تكنولوجيا المعلومات عند تنفيذ تطبيقات خدمات الائتمان باستخدام منهج دمج لربط COBIT & ISO/IEC/27001. توصلت الدراسة إلى أنه من حق أصحاب المصلحة في الشركة معرفة أفضل طريقة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والتي يمكن أن تؤثر على أداء الشركة وسمعتها، وركز التقييم على تقسيم عنصر الأمان في نظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى خمسة عناصر وهي: قبول الحد الأمثل من المخاطر، وإدارة المخاطر، إدارة الأمان، إدارة التغيير، إدارة خدمات الأمان.

تأسيساً على ما سبق عرضه من الدراسات السابقة الخاصة بالمجموعة الثانية، يمكن للباحثة استنتاج ما يلي:

- اختلف مجتمع الدراسة في هذه المجموعة من الدراسات؛ حيث طبقت معظم الدراسات السابقة على البنوك، بينما طبق بعضها الآخر على الشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة.
- علي الرغم من اختلاف بيئة التطبيق، والقوانين المنظمة، وظروف المنافسة، واختلاف الثقافات إلا أنه يوجد اتفاق بين الباحثين على وجود تأثير إيجابي لتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الائتمان.
- اتفقت نتائج بعض الدراسات السابقة على أن تبني تكنولوجيا المعلومات قد ينتج عنه العديد من المخاطر ومن بينها مخاطر الائتمان.
- في حدود إطلاع الباحثة لا توجد دراسة سابقة اختبرت تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في شركات التخصيم والتأجير التمويلي.

استناداً على ما سبق، يتضح الجزء الثاني من الفجوة البحثية وهي عدم وجود دراسة حتى الآن في حدود إطلاع الباحثة اختبرت أثر تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الائتمان في شركات التخصيم والتأجير التمويلي بصفة عامة، وفي البيئة المصرية بصفة خاصة. علي ضوء ما سبق، يمكن اشتقاق الفرض الثاني كما يلي:

الفرض الثاني H2: توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات الحد من مخاطر الائتمان.

٣-٥ الدراسة الميدانية:

تأسيساً على ما سبق، سوف يتم تناول الدراسة الميدانية في هذا الجزء كخطوة منطقية بعد تحليل الدراسات السابقة في مجال البحث، من أجل اختبار تأثير العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الائتمان.

١-٣-٥ مجتمع وعينة البحث ومصادر الحصول على البيانات

نظراً لطبيعة البحث ومحور اهتمامه والذي يتمثل في دراسة الظاهرة في شركات التخصيم وشركات التأجير التمويلي، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وهي حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر الائتمان، والتي تتطلب من المستقصي منه أن يكون لديه نظرة شمولية وملم ومدرك لتلك الأبعاد، فقد حددت الباحثة مجتمع البحث في كافة أعضاء مجالس الإدارة، أعضاء لجان المراجعة، والمديرين الماليين، والمراجعين الداخليين في شركات التخصيم وشركات التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية.

نظراً لتعذر حصر جميع مفردات المجتمع على مستوى الجمهورية ولاعتبارات الوقت والتكلفة والجهد تم الاعتماد على اختيار عينة ميسرة Convenience Sample بما يساعد في إجراء التحليل الإحصائي، وذلك نظراً لعدم توافر بيانات دقيقة عن شركات التخصيم والتأجير التمويلي، لذا فقد اعتمدت الباحثة في تحديد عينة البحث الميسرة على الحد الأدنى للمفردات اللازمة لتشغيل برنامج Smart PLS والذي سيتم الاعتماد عليه للتوصل إلى نموذج المعادلات الهيكلية Structure Equation Modeling (SEM). وقد أشارت دراستي (Lee et al., 2013) ; (Hair et al., 2014)، إلى أن الحد الأدنى لتشغيل البرنامج يتمثل في عدد الفروض أو العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة مضموراً في ١٠، ووفقاً لذلك فإن الباحثة في حاجة إلى ٦٠ مفردة كحد أدنى. تتمثل مفردات العينة في أعضاء لجان المراجعة، والمديرين الماليين، والمراجعين الداخليين في شركات التخصيم

وشركات التأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية؛ وقد بلغ عدد الشركات (٧٩) شركة، تمثل شركات التخصيم عدد (٣٢) شركة منها بينما تمثل شركات التأجير التمويلي عدد (٤٧) شركة.

بناءً على ما سبق، فقد قامت الباحثة بتوزيع عدد (٢٥٠) قائمة استقصاء، وقد بلغ عدد الردود (١٣٤) قائمة استقصاء، وذلك بمعدل استجابة ٥٣,٦٪ استبعد منها عدد (٩) قوائم غير صالحة للتحليل الإحصائي وذلك بسبب عدم اكتمال البيانات الجوهرية بالقائمة لتصبح العينة النهائية ١٢٥ قائمة، وبالتالي معدل الاستخدام ٥٠٪، وهو ما يعد أكبر من الحد الأدنى اللازم لتشغيل البرنامج الإحصائي المستخدم.

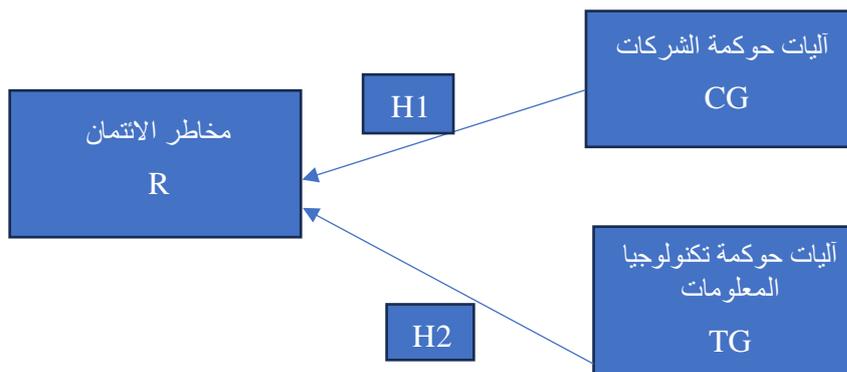
ويوضح الجدول (١) الخصائص العامة لعينة البحث.

الجدول (١) الخصائص العامة لعينة البحث

النسبة حسب الوظائف	العدد	سنوات الخبرة			الوظائف
		أكثر من ١٠ سنوات	من ٥ - ١٠ سنوات	من ١ - ٥ سنوات	
١٤٪	١٧	١٧	٠	٠	عضو لجنة مراجعة
٢١٪	٢٦	١٩	٧	٠	مدير مالي
٦٥٪	٨٢	٨	٦٦	٨	مراجع داخلي
	١٢٥	٤٤	٧٣	٨	العدد
١٠٠٪		٣٦٪	٥٨٪	٦٪	النسبة حسب سنوات الخبرة

٢-٣-٥ متغيرات البحث ومؤشرات القياس

يمكن للباحثة من خلال النموذج الوصفي التالي توضيح المتغيرات الأساسية للبحث والعلاقات بين تلك المتغيرات كما في الشكل رقم (١) التالي:



شكل رقم (١) النموذج الوصفي لمتغيرات للبحث

المصدر إعداد الباحثة

من خلال الشكل رقم (١) السابق والذي يوضح اعتماد الباحثة على كلٍ من حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات كمتغيرات مستقلة Independent variables ومتغير الائتمان كمتغير تابع Dependent variable.

١-٢-٣-٥ المتغير المستقل آليات حوكمة الشركات (CG) Independent variable

من خلال دراسة العديد من الدراسات السابقة التي تناولت آليات حوكمة الشركات (Kyere and Ausloos (2020, Suman and Singh (2021), Ballerster et al., 2020, Sarpal (2017), Kalerlkar (2016), Desai et al., 2017, Schauble (2019) توصلت الباحثة إلى أنه تم استخدام العديد من المقاييس لقياس حوكمة الشركات، مثل نسبة أو تركيز الملكية، واستقلال مجلس الإدارة، وازدواجية المدير التنفيذي، وملكية الإدارة، والتمثيل النسائي في مجلس الإدارة، وحجم شركات المراجعة، ومدى استقلالية، وخبرة اللجان مثل (لجنة المراجعة، لجنة التعيينات، لجنة المكافآت).

وقد تم جمع البيانات عن مدى تطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة، من خلال قائمة استقصاء مثل قياس تركيز الملكية، وقياس استقلال مجلس الإدارة، وقياس ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، وقياس

إدارة المراجعة الداخلية، وقياس جودة لجنة المراجعة، وقياس المراجعة الخارجية. (Yasser et al., 2017, Azzoz and Khamees, 2016 , Zraiq & Faudziah, 2018)

واتبعت الباحثة في جمع البيانات عن مدي تطبيق آليات حوكمة الشركات في شركات التخصيم والتأجير التمويلي على توجيه مجموعة من الأسئلة من خلال قائمة استقصاء، نظراً لعدم تمكن الباحثة من الحصول على القوائم المالية لشركات التخصيم والتأجير التمويلي لأن عدد الشركات المسجلة في البورصة المصرية عدد ٣ شركات فقط من إجمالي ٧٩ شركة.

٢-٢-٣-٥ المتغير المستقل آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات (TG) Independent variable (TG) هناك اختلاف بين العديد من الدراسات السابقة في كيفية قياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات. ارتباطاً بكيفية قياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات تشير الدراسات السابقة إلى تباين الاتجاهات أو الكيفية التي يتم بها القياس، وكذلك تباين المتغيرات الفرعية والمؤشرات المستخدمة في التعبير عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات. فمن ناحية استخدم (Turel and Bart, 2014) مستوى معرفة الإدارة الخاص بتكنولوجيا المعلومات كمقياس عام لقياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال مؤشرين أساسيين: المؤشر الأول مدى وجود شهادة جامعية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات لدي موظفي الإدارة، والمؤشر الثاني؛ الخبرة المسبقة في مجال تكنولوجيا المعلومات. من ناحية أخرى اعتمدت دراسة (Buallay and Hamdan, 2019) علي مدى توفر عوامل حوكمة تكنولوجيا المعلومات للتعبير عن ممارسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالشركة، وذلك من خلال مؤشرين أساسيين: المؤشر الأول مدى وجود مدير تنفيذي لتكنولوجيا المعلومات، والمؤشر الثاني؛ وجود لجنة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.

بينما اعتمدت دراسة (Vejseli and Rossmann, 2020) في قياس حوكمة تكنولوجيا المعلومات على مدى تطبيق الشركة لآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات: الهياكل، العمليات، والعلاقات.

ارتباطاً بالهياكل: استخدمت دراسة (Vejseli and Rossmann, 2020) المقاييس التالية: مدى وجود لجنة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، مدى وجود لجنة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، مدى تمثيل المدير التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات في مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة بتكنولوجيا المعلومات، ومدى ملائمة الهيكل التنظيمي لإدارة تكنولوجيا المعلومات بالشركة. ارتباطاً بالآلية الثانية الخاصة بالعمليات: استخدمت الدراسة مجموعة المؤشرات التالية: مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات، ومدى وجود عمليات التخطيط الاستراتيجي لنظم تكنولوجيا المعلومات المطبقة بالشركة، ومدى توافر نموذج التوافق الاستراتيجي بين مكونات نظم تكنولوجيا المعلومات، وبين نظم تكنولوجيا المعلومات والإدارات الأخرى بالشركة، والتقارير والإفصاح عن موازنة تكنولوجيا المعلومات، والإفصاح عن الانحرافات بين الفعلي والمخطط بالموازنة. وأخيراً، وارتباطاً بالآلية الثالثة من آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات؛ والمتمثلة في العلاقات: استخدمت الدراسة المقاييس التالية: مدى وجود برامج تدريب لكافة إدارات الشركة لتناول جوانب تكنولوجيا المعلومات، المشاركة الفعالة عن طريق أصحاب المصالح الأساسيين فيما يتعلق بكفاءة نظم تكنولوجيا المعلومات، مدي وجود مواقع أو بوابات إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت، التناوب الوظيفي لوظائف تكنولوجيا المعلومات، مدى القيام بحملات توعية بحوكمة تكنولوجيا المعلومات داخل الشركة.

اعتمدت أغلب الدراسات السابقة في جمع البيانات عن مدي تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات من خلال استخدام قائمة استقصاء تتضمن مجموعة من الأسئلة عن مدي تطبيق تلك الآليات (Ronaghi, 2022, Andry & Setiawan, 2019, Barbosa et al., 2014)، وكانت الأسئلة مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الآليات لحوكمة تكنولوجيا المعلومات كمتغيرات فرعية لهذه الحوكمة وهي: المتغير الأول الهياكل، المتغير الثاني: الواجبات والمسئوليات، المتغير الثالث: الاتصال الفعال، واتبعت الباحثة في جمع البيانات عن مدي تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في شركات التخصيم والتأجير التمويلي على توجيه مجموعة من الأسئلة من خلال قائمة استقصاء.

٣-٢-٣-٥ المتغير التابع مخاطر الائتمان (R) Dependent variable (R) تم تطوير العديد من النماذج لتحديد مخاطر الائتمان وذلك لتحديد تصنيف الظل للشركات غير المصنفة حيث أن هذه الشركات ليس لها تصنيف ائتماني يمكن الوثوق به عن طريق وكالات التصنيف الائتماني، يعرف مدخل تصنيف الظل Shadow Rating Approach بأنه نوع من التصنيف الائتماني الذي يساعد الشركات في تحديد مدي نجاح قضية الديون المقترحة في جذب المستثمرين، عادةً ما يتم إعداد هذا التصنيف عن طريق وكالة ائتمان معترف بها ولا يتم إتاحة التصنيف للمستثمرين المحتملين (Dar A. et al., 2019; Drago & Gallo, 2020).

يمكن أن تأخذ نماذج تصنيف الظل تصنيفين، وهما: النماذج الهيكلية، والنماذج التحليلية. الأساس المنطقي وراء بعض هذه النماذج هو تحديد موقع الشركة غير المصنفة على توزيع تم إنشاؤه سابقاً باستخدام شركات ذات تصنيف ائتماني مدرج علناً وذلك لتحديد معدل الظل للشركة غير المصنفة (Hallstedt & Öström, 2018). ويتم اختبار دقة وموثوقية مثل هذه النماذج من خلال تطبيق النموذج على الشركات ذات التصنيف الائتماني المعلن ثم مقارنة السعر المعلن ومعدل الظل، ويتم الوثوق في النموذج من خلال المطابقة بين السعر المعلن ومعدل الظل، أي من خلال الحصول على نتائج إيجابية (Delgado, 2022).

ونظراً لعدم تمكن الباحثة من الحصول على القوائم المالية للشركات محل الدراسة (شركات التخصيم والتأجير التمويلي بجمهورية مصر العربية). تم قياس خصائص مخاطر الائتمان من خلال استخدام قائمة استقصاء تتضمن مجموعة من الأسئلة عن

تلك الخصائص، حيث ركزت العديد من الدراسات السابقة على عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بالشركة محل الدراسة مثل: قيام الإدارة بدورها الإشرافي والرقابي، وتحديد وتقييم المخاطر، والمراجعة الداخلية لمخاطر الائتمان، وإنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، والعمل في ظل ظروف منح الائتمان المناسب، والمحافظة على عملية إدارة وقياس وضبط الائتمان (Naili, M., & Lahrichi, Y. (2022), Onang, 2017, Albuquerque, D., Morais, A. I., & Pinto, I., 2020).

٣-٣-٥ تحليل البيانات واختبار الفروض

تهدف عملية تحليل البيانات التي تم الحصول عليها عن طريق قائمة الاستقصاء إلى اختبار مدى صحة فروض البحث، لذلك اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات الواردة بقائمة الاستقصاء على نوعين من البرامج الإحصائية. تمثل النوع الأول في الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences v. 25، وقد تم الاعتماد على هذه المجموعة من البرامج بصورة أساسية بهدف إنشاء قاعدة بيانات يمكن تشغيلها من خلال البرنامج الثاني، بالإضافة إلى إجراء بعض التحليلات الوصفية للبيانات.

بينما تمثل البرنامج الثاني في برنامج إعداد واختبار نماذج المعادلات الهيكلية Smart PLS v.3.2.7 حيث يتيح هذا البرنامج إمكانية القيام بتحليل سلسلة من الانحدارات المتعددة بسهولة ودقة أكبر من أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، كما يمكنه قياس تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في نفس الوقت، وهو السبب في إطلاق الباحثين عليه أسلوب نموذج المعادلات اللحظية، ويساهم في بناء كل من النموذج التوكيدي (Confirmatory Model)، وتحليل المسار (path analysis).

ولقد قامت الباحثة باختيار برنامج Smart PLS لاختبار نموذج المعادلات الهيكلية Structure Equation Modeling (SEM) الخاصة بالبحث كبديل لبرنامج Analysis of Moment Structures (AMOS) لعدة أسباب وهي: أن برنامج Smart PLS يمكنه إجراء التحليل على البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يتلاءم مع البحوث في مجال العلوم الاجتماعية. كما أنه يمكنه تحليل أكثر من مستوي من مستويات القياس First Order vs. Second Order، وأكثر من نوع من أنواع القياس Formative vs. Reflective، وأكثر من نوع من أنواع البيانات Metric vs. non Metric، أيضاً إمكانية إجراء التحليل بدون مؤشرات جودة التوافق التي تقيس مدى توافق نموذج الدراسة (النظري) مع البيانات الفعلية، ويكتفي فقط بالصلاحية والثبات للبيانات التي تم جمعها. كما أنه يكون أكثر دقة مع العينات صغيرة الحجم نسبياً مثل عينة البحث. بالإضافة إلى أنه لا يحتاج إلى وجود نظرية (نموذج) سابقة ثابتة متطابقة مع نموذج البحث، حيث إنه يمكن من خلال هذا البرنامج التوصل لنموذج هيكلي جديد كإضافة علمية. أخيراً فإنه لا تواجهه مشاكل خاصة بالتحديد والقياس مع المتغيرات التي تقاس بأقل من ثلاث بنود وتكون نتائجها أكثر دقة عن بديله (Hair et al., 2014; Lee et al., 2011).

٣-٣-٥ التحليل الوصفي لعينة البحث.

تستعرض الباحثة التحليل الوصفي لعبارات قائمة الاستقصاء من خلال بعض المقاييس مثل المتوسط الحسابي الذي يحدد الاتجاه العام الذي تتركز حوله البيانات، والانحراف المعياري الذي يوضح مدى التشتت في البيانات حول المتوسط الحسابي.

جدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لعينة البحث

الانحراف المعياري	الوسيط	المتوسط	الإجمالي	الإجابات					المتغير
				٥	٤	٣	٢	١	
١.١٤٨٣	٤	٣.٦٨٨							حوكمة الشركات CG
			١٢٥	٦٠	٩	٣٣	٣	٢٠	التكرار
			١٠٠	٤٨	٧.٢	٢٦.٤	٢.٤	١٦	النسبة %
١.١٣٩	٤	٣.٨٤							حوكمة تكنولوجيا المعلومات TG
			١٢٥	٣٤	٦٥	٨	٨	١٠	التكرار
			١٠٠	٢٧.٢	٥٢	٦.٤	٦.٤	٨	النسبة %
١.١٩٢	٤	٣.٧٠٤							مخاطر الائتمان R
			١٢٥	٣٨	٤١	٢٥	١٣	٨	التكرار
			١٠٠	٣٠.٤	٣٢.٨	٢٠	١٠.٤	٦.٤	النسبة %

يتضح من الجدول رقم (٢) السابق ما يلي:

- بالنسبة لإجراءات تطبيق حوكمة الشركات CG: يري ٦٩ مفردة (٥٥,٢%) من مفردات العينة أن شركاتهم التي يعملون بها تتوفر فيها إجراءات تطبيق حوكمة الشركات حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتطبيق آليات حوكمة الشركات بالشركة قد جاءت بالموافقة أو الموافقة تماماً، بينما ٢٣ مفردة (١٨,٤%) تميل آرائهم إلى عدم توافر إجراءات تطبيق حوكمة الشركات بالشركات التي يعملون بها حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتطبيق آليات حوكمة الشركات قد جاءت بعدم الموافقة أو عدم الموافقة تماماً، و٣٣ مفردة (٢٦%) تميل آرائهم إلى الحياد حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتطبيق آليات حوكمة الشركات بالحياد.
- بالنسبة لإجراءات تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات TG: يري ٩٩ مفردة (٧٩,٢%) من مفردات العينة أن شركاتهم تتوفر فيها إجراءات تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالشركة بالموافقة أو الموافقة تماماً، بينما ١٨ مفردة (١٤,٤%) تميل آرائهم إلى عدم توافر إجراءات تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات بعدم الموافقة أو عدم الموافقة تماماً، و٨ مفردات (٦,٤%) تميل آرائهم إلى الحياد حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالحياد.
- بالنسبة لإجراءات الحد من مخاطر الائتمان R: يري ٧٩ مفردة (٦٣,٢%) من مفردات العينة أن شركاتهم تتوفر فيها إجراءات الحد من مخاطر الائتمان حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتوافر إجراءات الحد من مخاطر الائتمان بنسبة كبيرة وبنسبة كبيرة جداً، بينما ٢١ مفردة (١٦,٨%) تميل آرائهم إلى عدم توافر إجراءات الحد من مخاطر الائتمان لدي شركاتهم حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتوافر إجراءات الحد من مخاطر الائتمان بنسبة ضعيفة و بنسبة ضعيفة جداً، في حين أن ٢٥ مفردة (٢٠%) تميل آرائهم إلى الحياد حيث كانت إجابات الأسئلة بالنسبة لتوافر إجراءات الحد من مخاطر الائتمان بنسبة متوسطة .

٢-٣-٣-٥ اختبار النموذج البحثي:

يتم اختبار فروض البحث من خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الجزئية (Partial Least Square (PLS) والتي تعد أحد أساليب نماذج المعادلات الهيكلية Structural Equation Modeling. ويتم الاعتماد على مدخل المرحلتين الذي قدمه (Hair et al., 2021)، والذي يعتمد في مرحلته الأولى على تقييم نماذج القياس (Evaluation of Measurement Models)؛ باستخدام التحليل التوكيدي العاملي؛ بما يساعد على القياس المتزامن لكل من الصلاحية (التقاربية والتمييزية)، والاعتمادية من خلال الأساليب الإحصائية الأخرى مثل ثبات البند (Indicator Reliability (Factor Loading)، ومتوسط التباين المستخلص Average Variance Extracted، وكرونباخ ألفا Cronpach's alpha، والثبات المركب Composite reliability. وبعد ذلك؛ في المرحلة الثانية يتم تقييم النموذج الهيكلي للبحث Evaluation of the structural model لبيان مدى صحة كل فرض من فروض البحث من عدمه، هذا ويتم اختبار النموذج باستخدام برنامج Smart PLS v.3.

١-٢-٣-٣-٥ التحليل الاستنتاجي للنموذج البحثي

لاختبار فروض البحث، تم الاعتماد على نموذج المعادلات الهيكلية من خلال القيام بخطوتين: أولاً: تحليل العامل التوكيدي (Confirmatory factor analysis) للتأكد من صلاحية المقاييس المستخدمة لقياس كل متغير من متغيرات البحث. ثانياً: تحليل المسار (path analysis) لاختبار فروض البحث المباشرة واختبار فرض التكامل، وقد تم الاعتماد على برنامج Smart PLS (v.3).

١-٢-٣-٣-٥ تحليل العامل التوكيدي Confirmatory Factor Analysis

وفقاً (Hair et al., 2014)، هناك عدة معايير للوقوف على جودة النموذج ومدى الحاجة إلى التعديل بحذف بعض البنود وهذه المعايير هي:

١. معاملات التحميل Factors loading

يقيس معامل التحميل درجة الارتباط بين السؤال والمتغير محل القياس. وتعكس زيادة معامل التحميل مدى إمكانية السؤال على أن يعكس المتغير محل القياس. وبالتالي يعكس معامل التحميل الارتباط بين كل سؤال والمتغير محل القياس بحيث يجب أن يحقق كل بند قيمة تحميل أو ارتباط بالمتغير الخاص به ما يعادل ٠,٧١ أو أكبر، والبنود التي تحقق قيمة تحميل تقع بين ٠,٤٠ إلى ٠,٧٠ تعتبر بنود مرشحة للحذف، ولكن يمكن الإبقاء عليها إذا حقق المقياس صلاحية تقاربية واعتمادية مقبولة، أما البنود التي تحقق قيمة أقل من ٠,٤٠ فهي بنود ضعيفة التحميل يجب حذفها (Hair et al., 2014).

يوضح الجدول رقم (٣) التالي معاملات تحميل أبعاد كل متغير. ويلاحظ عدم وجود بعض العبارات أو البنود التي يقل معامل تحميلها عن ٠,٤، مع وجود عبارات قليلة في كل متغير تقع بين ٠,٤ - ٠,٧١، ولم يتم حذف أي منها نظراً لأن الصلاحية التقاربية والاعتمادية للنموذج مقبولة دون حذف.

الجدول رقم (٣) معاملات تحميل أبعاد كل متغير

	CG	R	TG	CG x TG
CG01	0.765			
CG02	0.777			
CG03	0.78			
CG04	0.783			
CG05	0.766			
CG06	0.776			
CG07	0.803			
CG08	0.781			
CG09	0.739			
CG10	0.772			
CG11	0.799			
CG12	0.76			
CG13	0.81			
CG14	0.708			
CG15	0.781			
CG16	0.745			
CG17	0.782			
R01		0.684		
R02		0.718		
R03		0.759		
R04		0.701		
R05		0.692		
R06		0.735		
R07		0.771		
R08		0.749		
R09		0.736		
R10		0.787		
R11		0.715		
R12		0.732		
R13		0.726		
R14		0.697		
R15		0.684		
R16		0.69		
TG01			0.775	
TG02			0.755	
TG03			0.764	
TG04			0.719	
TG05			0.746	
TG06			0.736	
TG07			0.706	
TG08			0.77	
TG09			0.705	
TG10			0.778	
TG11			0.726	
TG12			0.72	
TG13			0.631	
TG14			0.703	
TG15			0.636	
CG x TG				1

٢. الصلاحية التقاربية Convergent Validity

تعبر الصلاحية التقاربية عن مدى ارتباط المتغير الكامن ببندود قياسه (معامل التحميل)، وهو ما يعني مدى تفسير المقاييس (الأسئلة) المستخدمة للمتغير المراد قياسه، أي تعبر عن قدرة أو مدى الأسئلة المستخدمة في قياس المتغير مجتمعه على قياسه، أو هي درجة ارتباط الأسئلة المستخدمة في قياس متغير في قياسه أو تفسيره ويستدل عليها من خلال الاعتماد على نتائج متوسط التباين المستخلص (Average Variance Extracted (AVE)، والذي يستخدم لقياس الصلاحية التقاربية وهو مقياس يقيم مدى جودة مجموعة الأسئلة المستخدمة في قياس المتغير. يتم حساب متوسط التباين المستخلص بأخذ متوسط والذي يجب ألا يقل عن ٠,٥ لكل مقياس أو متغير على حدة، يمكن أن يتراوح AVE من صفر إلى ١، حيث تشير القيم الأعلى إلى صلاحية تقارب أعلى ويتم حذف بنود القياس التي يقل معامل التحميل لها عن ٠,٤ وإعادة تشغيل النموذج لتحسينه بعد كل مرة يتم الحذف فيها (Hair et al., 2014; Lee et al., 2011; Henseler et al., 2017).

تعبر الصلاحية التقاربية عن مدى قدرة البنود أو العبارات المستخدمة مجتمعه على قياس المتغير، ويمكن الاستدلال عليها من خلال مؤشر متوسط التباين/التغاير المستخلص (Average variance extracted (AVE)، فيجب ألا تقل قيمة هذا المؤشر (AVE) عن ٠,٥ وتشير هذه النسبة إلى أن البنود أو العبارات التي تقيس المتغير تفسر ٥٠٪ منه، وهي عبارة عن مجموع

مربعات معاملات تحميل بنود كل متغير على عدد البنود المكونة للمتغير (Hair et al., 2021)، ويوضح الجدول رقم (٤) التالي متوسط التباين المستخرج لكل متغير.

جدول رقم (٤) متوسط التباين المستخرج لكل متغير.

Variable	Average variance extracted (AVE)
CG	0.597
R	0.524
TG	0.527

يتضح من الجدول رقم (٤) أعلاه أن المتغيرات تحقق الصلاحية التقريبية المطلوبة حيث إن العبارات المستخدمة في قياس كل متغير مجتمعه قدره على قياسه بنسبه تزيد عن ٥٠ %.

٣. الصلاحية التمييزية Discriminate Validity

تشير الصلاحية التمييزية إلى مدى قدرة المقياس على تمييز المتغير الذي يقوم بقياسه عن غيره من المتغيرات؛ بمعنى تعكس الصلاحية التمييزية قدرة كل مجموعة من الأسئلة على تفسير المتغير محل القياس دون غيره من المتغيرات. والتي يمكن التأكد منها من خلال أن تكون صلاحية التباين لمتغير ما أكبر من مربع الارتباطات الخاصة بهذا المتغير مع المتغيرات الأخرى، ويتم ذلك بألية المقارنة بالعين المجردة من خلال نتائج مصفوفة Fomell-Larcker Criterion ويمكن التعرف على الصلاحية التمييزية من خلال معامل Heterotrait-monotrait ratio (HTMT) حيث يجب أن يكون هذا المعامل بين كل متغير وآخر أقل من ٠,٩ (Henseler et al., 2017; Hair et al., 2014). وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (٥) التالي.

جدول رقم (٥) معامل HTMT بين كل متغير.

	CG	R	TG	CG x TG
CG				
R	0.723			
TG	0.845	0.782		
CG x TG	0.599	0.548	0.767	

يتضح من الجدول رقم (٥) أعلاه أن معامل HTMT بين كل متغير والآخر أقل من ٠,٩ وبالتالي يحقق النموذج الصلاحية التمييزية.

٤. الاعتمادية Reliability

تشير الاعتمادية إلى درجة الاعتماد على المقياس المستخدم وأن جميع البنود مرتبطة مع بعضها البعض وفي نفس الاتجاه، لذلك يجب التأكد من مدى ثبات واتساق بنود القياس المستخدمة (Hwang et al., 2010)، وهناك معيارين لقياس اعتمادية المقاييس الأول هو معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) والثاني الثبات المركب (Composite Reliability/CR) وهو الأهم خاصة في تحليل نمذجة المعادلات الهيكلية، ويجب ألا تقل قيمة أيٍّ منهما عن ٦٠ % (Hair et al., 2021)، وكلما كانت تلك القيمة أكبر من ٧٠ % تكون مرضية بشكل أكبر (Hair et al., 2014). وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (٦) التالي.

جدول رقم (٦) اعتمادية المتغيرات

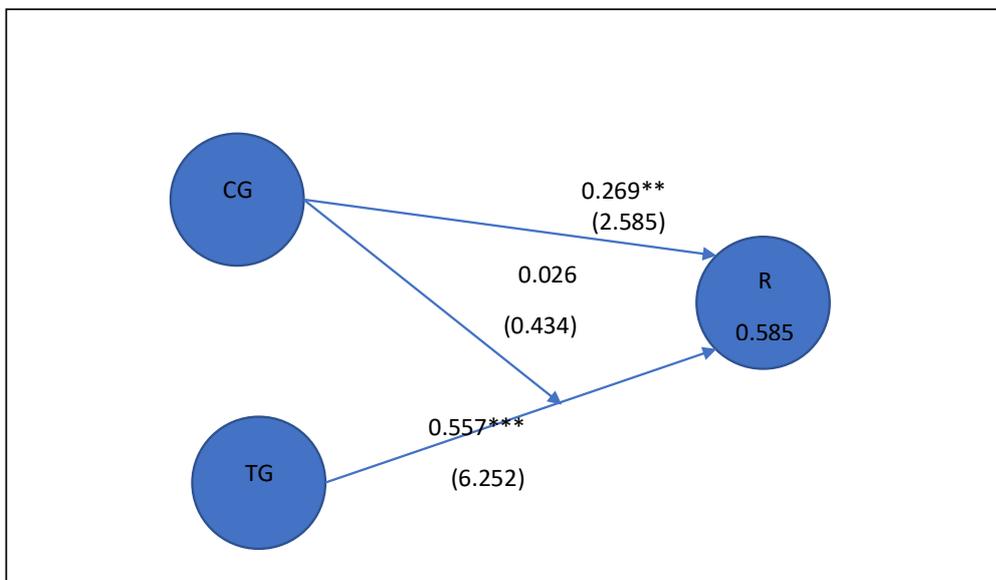
	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_a)
CG	0.958	0.959
R	0.939	0.941
TG	0.936	0.938

يتضح من الجدول رقم (٦) أعلاه أن جميع المتغيرات حققت الاعتمادية المطلوبة من خلال معامل كرونباخ ألفا والثبات المركب حيث تجاوز كلاً منهما قيمة ٧٠ %.

بناءً على ما سبق يمكن اعتماد النموذج المقترح، حيث حقق النموذج معايير الصلاحية والاعتمادية المطلوبة وفيما يلي تطبيق تحليل المسار على هذا النموذج.

٣-٢-٣-٢-٢ اختبار النموذج ونتائج اختبار الفروض.

أن النموذج الهيكلي هو النموذج المقترح بعد تطبيق تحليل المسار عليه للحصول على نتائج اختبار الفروض وهو الموضح بالشكل رقم ٢، هذا وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 ٥٨,٥ % وهو المعامل الذي يوضح مقدار التباين في المتغير التابع نتيجة تأثير أو نتيجة وجود المتغير أو المتغيرات المستقلة، أي أن آراء المستقضي منهم فيما يتعلق بتطبيق آليات حوكمة الشركات وآليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تفسر ٥٨,٥ % من ردود الفعل تجاه إجراءات الحد من مخاطر الائتمان كما يوضح الشكل رقم (٢) التالي.



شكل رقم (٢) النموذج الهيكلي

من خلال الوقوف على قيمة ت المحسوبة (T-VALUE) ومستوى المعنوية (P-VALUE) للحكم على مدى معنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، علمًا بأن مستويات الثقة هي:

**** مستوى ثقة ٩٩,٩٪؛ حيث إن قيم p value تكون أقل من ٠,٠٠١، وتكون قيمة (ت) المحسوبة أكبر من $\pm 3,29$. (مستوى القبول في التجارب العلمية).

*** مستوى ثقة ٩٩٪؛ حيث إن قيم p value تكون أقل من ٠,٠١، وتكون قيمة (ت) المحسوبة أكبر من $\pm 2,58$. (مستوى القبول في التجارب العلمية).

** مستوى ثقة ٩٥٪؛ حيث إن قيمة P value تكون أقل من ٠,٠٥، وتكون قيمة (ت) المحسوبة أكبر من $\pm 1,96$. (مستوى القبول في البحوث الاجتماعية).

* مستوى ثقة ٩٠٪؛ حيث إن قيمة P value تكون أقل من ٠,١، وتكون قيمة (ت) المحسوبة أكبر من $\pm 1,65$ (مستوى القبول في البحوث الاستكشافية) (Hair et al., 2014).

والجدول رقم (٧) يوضح نتائج اختبارات الفروض:

جدول (٧) نتائج اختبار الفروض

الفروض	معامل بيتا B	قيمة ت المحسوبة T-calculated	مستوى المعنوية p.value	النتيجة	القرار
ف١ الفرض الأول توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين آليات حوكمة الشركات وإجراءات الحد من مخاطر الائتمان. $R \leq CG$	0.269	2.585	0.010	يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لتطبيق آليات حوكمة الشركات على الحد من مخاطر الائتمان.	قبول الفرض الأول

قبول الفرض الثاني	يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية لتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الحد من مخاطر الائتمان.	0.000	6.252	0.557	ف٢ الفرض الثاني توجد علاقة معنوية ذات تأثير إيجابي بين آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات الحد من مخاطر الائتمان. $R \leq TG$
-------------------	--	-------	-------	-------	---

٤-٥ مناقشة النتائج، والتوصيات وأهم الأبحاث المقترحة مستقبلاً.

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تقديم تفسيرات ومبررات منطقية تدعم النتائج التي تم التوصل إليها، ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة لتحديد مدى اتفاقها أو عدم اتفاقها، فعلى صعيد **الفرض الأول للبحث**، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لتطبيق آليات حوكمة الشركات على الحد من مخاطر الائتمان وذلك عند مستوى معنوية ٥ % حيث أن قيمة ت المحسوبة أكبر من ١,٩٦، كما أن مستوي المعنوية ٠,٠١٠ وهو أقل من ٠,٠٥، وهو ما يشير إلى قبول الفرض البحثي الأول، حيث أنه كلما قامت الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات سواء كانت داخلية أو خارجية، كلما انخفضت مخاطر الائتمان، وذلك لأن الشركات التي تقوم بتطبيق آليات حوكمة الشركات، تزداد جدارتها الائتمانية مما يجذب المزيد من المستثمرين والنظر إليها على أنها الأفضل وخاصة وقت الأزمات. حيث أن آليات حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والتي من بينها كبر حجم المجلس، عدد الأعضاء المستقلين، عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي، خبرة أعضاء مجلس الإدارة، مدي امتلاكهم للاسهم وفعالية لجنة المراجعة واستقلالية أعضائها وزيادة خبراتها، وحجم مكتب المراجعة الخارجية، تساهم في تعزيز إجراءات الرقابة، والحد من انتهازية الإدارة، وزيادة الشفافية، وخفض كل من عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة، وتضارب المصالح، ومن ثم تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة دقة التنبؤات بالتدفقات النقدية المستقبلية، وتقييم احتمال خطر التخلف عن السداد، ومن ثم تحسين تقييم مخاطر الائتمان للشركات وبالتالي تحسين الجدارة الائتمانية.

وتعد النتيجة السابقة متسقة مع نتائج الدراسات السابقة (Hong et al., 2023, Sareen & Vij, 2014, Bradford et al., 2019, Tarigan & Fitriany, 2018, Mutamimah, 2021, Ansong, 2013, Ali, 2021)

ويختلف مع ذلك دراسات كلٍ من (Bhattacharya & Sharma 2019, Sareen & Vij, John et al., 2008) (2014) حيث يروا أن تطبيق آليات حوكمة الشركات يشجع على المخاطرة ويعزز من نمو الشركات غير المصرفية، والذي يمكن أن يزيد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركات. حيث تري تلك الدراسات أن تطبيق آليات حوكمة الشركات لا تكفي وحدها لتخفيض مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركات ولا تكفي أيضاً لتحديد التصنيفات الائتمانية. كما أن خصائص مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير على مخاطر الائتمان والجدارة الائتمانية.

تري الباحثة أنه تعتبر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر الائتمان مهمة بسبب عدة عوامل مترابطة مثل:

- سياسات وإجراءات إدارة المخاطر: تضع آليات حوكمة الشركات إطاراً لإدارة المخاطر داخل الشركة. تحدد هياكل الحوكمة الفعالة السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد وتقييم وتخفيض أنواع مختلفة من المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان. تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال تخلف المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، مما يؤدي إلى خسائر مالية للدائنين. وتساعد آليات الحوكمة على ضمان وجود ممارسات مناسبة لإدارة المخاطر لتقييم الجدارة الائتمانية، ووضع معايير الإقراض، ومراقبة سلوك المقترض.
- مراقبة مجلس الإدارة ومساءلته: تلعب مجالس إدارة الشركات دوراً حاسماً في الإشراف على أنشطة إدارة المخاطر في الشركة، بما في ذلك مخاطر الائتمان. تعمل آليات الحوكمة على تمكين مجالس الإدارة من تحديد مستويات الرغبة في المخاطرة، والموافقة على استراتيجيات إدارة المخاطر، ومراقبة تنفيذ تدابير تخفيض المخاطر. تكون مجالس الإدارة مسؤولة أمام المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين عن أداء الشركة وممارسات إدارة المخاطر، بما في ذلك إدارة مخاطر الائتمان.
- بيئة الرقابة الداخلية: تعزز حوكمة الشركات الفعالة بيئة رقابة داخلية قوية مصممة لحماية الأصول، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح، والحفاظ على تقارير مالية موثوقة. تشمل الضوابط الداخلية المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان عمليات تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض، ووضع حدود ائتمانية مناسبة، ومراقبة محافظ القروض. تساعد آليات الحوكمة على ضمان تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية بشكل مناسب للتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل فعال.
- التعويضات والحوافز التنفيذية: تتضمن هياكل حوكمة الشركات في كثير من الأحيان التعويضات التنفيذية وآليات الحوافز المصممة لمواءمة مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين وتعزيز السلوك الصحيح في تحمل المخاطر. ويجب أن تعمل أنظمة الحوافز على تخفيض الإفراط في التعرض للمخاطر التي يمكن أن تزيد من التعرض لمخاطر

الائتمان دون الحصول على مكافآت مناسبة. وتساعد آليات الحوكمة في تصميم التعويضات التي توازن بين حوافز الأداء وأهداف إدارة المخاطر، وبالتالي التخفيض من احتمال اتخاذ الإدارة قرارات غير دقيقة بشأن مخاطر الائتمان.

- ثقة أصحاب المصلحة وسمعتهم: تساهم ممارسات حوكمة الشركات الفعالة في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة وثقتهم في قدرة الشركة على إدارة المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان. حيث تعمل هياكل الإدارة الخاضعة للمساءلة على تعزيز سمعة الشركة ومصداقيتها لدى الدائنين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي حالات الفشل أو الضعف في الإدارة إلى عدم ثقة أصحاب المصلحة وتخفيض الجدارة الائتمانية للشركة، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان.

- الامتثال التنظيمي: تضمن آليات حوكمة الشركات أيضاً الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان. قد تفرض الأطر التنظيمية معايير ومبادئ توجيهية محددة لتقييم مخاطر الائتمان، والحفاظ على احتياطات كافية من رأس المال، والكشف عن المعلومات ذات الصلة لأصحاب المصلحة. وتساعد آليات الحوكمة على ضمان امتثال المنظمة لهذه المتطلبات، مما يقلل من مخاطر العقوبات التنظيمية والإضرار بالسمعة المرتبطة بعدم الامتثال.

باختصار، تعتبر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر الائتمان مهمة لأن تطبيق آليات الحوكمة الفعالة تساعد في وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، وتوفير الرقابة والمساءلة من قبل مجلس الإدارة، وتعزيز بيئة رقابة داخلية قوية، ومواءمة الحوافز التنفيذية مع أهداف إدارة المخاطر، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة. والسمعة، وضمان الامتثال التنظيمي. أي أن آليات الحوكمة تؤدي دوراً حاسماً في تخفيض مخاطر الائتمان.

أما ما يتعلق بالفرض البحثي الثاني، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لتطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الحد من مخاطر الائتمان. وذلك عند مستوى معنوية ١ % حيث إن قيمة ت المحسوبة أكبر من ٣,٢٩، كما أن مستوي المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠١، وهو ما يشير إلى قبول الفرض البحثي الثاني، أي أنه كلما تم تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات انخفضت مخاطر الائتمان حيث إن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعمل كدافع رئيسي لإدارة المخاطر التي تواجه الشركات ومن ضمنها مخاطر الائتمان، وذلك من خلال إطار COBIT حيث يُمكن الشركات من تطبيق نظام الرقابة الداخلية،

حيث اتفقت نتائج بعض الدراسات السابقة على أن تبني تكنولوجيا المعلومات قد ينتج عنه العديد من المخاطر ومن بينها مخاطر الائتمان وتعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات وسيلة جيدة لإدارة المخاطر حيث يوفر إطار COBIT بعض المؤشرات للمديرين والمراجعين الداخليين التي تساعدهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية، كما أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تُعد وسيلة جيدة لإدارة المخاطر التي أحياناً ما تكون التكنولوجيا المستخدمة أحد أسباب هذه المخاطر وفي نفس الوقت يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات وسيلة لتخفيض المخاطر ومن ضمنها مخاطر الائتمان.

وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة (De Haes, et al., 2016, Safari et al., 2018, Khusna & Ali, 2020, Alramahi et al., 2014, Rubino and Others, 2017, Susi and Lukason 2019, Motii & Semma, 2017, Mayer & De Smet, 2017, King et al., 2017, Fathoni et al., 2020)

تري الباحثة أنه تعتبر العلاقة بين آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الائتمان مهمة بسبب عدة أسباب رئيسية:

- إدارة البيانات وتحليلها: تضمن آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وجود ممارسات قوية لإدارة البيانات داخل الشركات. تسمح الإدارة الفعالة بجمع وتخزين وتحليل كميات هائلة من البيانات المتعلقة بمخاطر الائتمان. ومن خلال الاستفادة من تحليلات البيانات وأدوات ذكاء الأعمال، يمكن للشركات تحديد الأنماط والاتجاهات والعلاقات المتبادلة التي قد تشير إلى مخاطر ائتمانية محتملة، مثل تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض أو التحولات في الظروف الاقتصادية.

- البنية التحتية والأنظمة التكنولوجية: تضمن حوكمة تكنولوجيا المعلومات أن تكون البنية التحتية والأنظمة التكنولوجية التي تدعم عمليات إدارة مخاطر الائتمان قوية وموثوقة وأمنة. ويشمل ذلك أنظمة تسجيل الائتمان، وإنشاء القروض، وإدارة المحافظ، ومراقبة المخاطر. تساعد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ضمان تصميم هذه الأنظمة وتنفيذها وصيانتها بشكل مناسب لدعم اتخاذ القرارات الدقيقة وفي الوقت المناسب.

- تقييم المخاطر: تؤدي حوكمة تكنولوجيا المعلومات دوراً حاسماً في تطوير وتنفيذ نماذج تقييم مخاطر الائتمان. تساعد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على ضمان تصميم نماذج المخاطر بشكل جيد، والتحقق من صحتها بشكل صحيح، لتقييم احتمالية التخلف عن السداد. ومن خلال دمج مدخلات البيانات ذات الصلة وعوامل الخطر المختلفة، مثل خصائص المقترض، وجودة الضمانات، والمؤشرات الاقتصادية، تساعد هذه النماذج الشركات على تحديد مخاطر الائتمان وإدارتها بشكل فعال.

- دعم القرار وإعداد التقارير: تضمن حوكمة تكنولوجيا المعلومات وجود أنظمة دعم القرار وآليات إعداد التقارير لتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب وقابلة للتنفيذ حول التعرض لمخاطر الائتمان. يتضمن ذلك التقارير وأدوات التحليلات التي تمكن لجان الإدارة والرقابة من مراقبة مؤشرات مخاطر الائتمان الرئيسية وتقييم

الامتثال لمستويات الرغبة في المخاطرة. وتساعد آليات الحوكمة على ضمان أن هذه الأنظمة توفر معلومات دقيقة وشاملة وموثوقة لدعم اتخاذ القرارات وأنشطة إدارة المخاطر.

- الامتثال والمتطلبات التنظيمية: تضمن حوكمة تكنولوجيا المعلومات أن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان تتوافق مع المتطلبات التنظيمية. تساعد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات الشركات على إنشاء والحفاظ على الامتثال للوائح المتعلقة بخصوصية البيانات وحماية المستهلك وإدارة المخاطر وإعداد التقارير المالية. ومن خلال تنفيذ الضوابط والسياسات والإجراءات المناسبة، تعمل آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تخفيض مخاطر عدم الامتثال التنظيمي، الأمر الذي قد يؤدي إلى عقوبات قانونية، وخسائر مالية.

- الأمن وحماية البيانات: تساعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات على تخفيض مخاطر الأمن المتعلقة بحماية البيانات التي يمكن أن تهدد سلامة وسرية المعلومات المتعلقة بالائتمان. كما تساعد آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات الشركات على تنفيذ ضوابط قوية للأمن، وتقنيات التشفير، وسياسات إدارة الوصول لحماية البيانات المهمة من الوصول غير المصرح به، وانتهاكات البيانات. ومن خلال الحماية من مخاطر الأمن، تقلل آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات من احتمالية اختراق البيانات التي قد تؤدي إلى التعرض لمخاطر الائتمان.

باختصار، تعد العلاقة بين آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الائتمان مهمة لأن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تضمن أن البنية التحتية للتكنولوجيا وممارسات إدارة البيانات ومنهجيات تقييم المخاطر وأنظمة دعم القرار وأطر الامتثال وضوابط الأمن تتماشى بشكل فعال لدعم ممارسات إدارة مخاطر الائتمان السليمة داخل الشركات. تساعد الحوكمة الفعالة لتكنولوجيا المعلومات على تخفيض مخاطر الائتمان من خلال تمكين الشركات من تحديد وتقييم التعرض لمخاطر الائتمان في الوقت المناسب مع الامتثال للمتطلبات التنظيمية وحماية البيانات المهمة.

استناداً إلى ما سبق، توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة تطبيق شركات التخصيم والتأجير التمويلي لآليات حوكمة الشركات.
- ضرورة إصدار قانون ملزم لحوكمة الشركات في مصر أسوة بقانون Sarbanes-Oxley Act¹ لما له من أثر جيد علي تخفيض مخاطر الائتمان.
- ضرورة قيام الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية في جمهورية مصر العربية بإصدار إرشادات موجهة لشركات التخصيم والتأجير التمويلي بأهمية تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأسواق المالية للاطلاع بشكل دائم وذلك فيما يخص شركات التخصيم والتأجير التمويلي.
- ضرورة قيام الجهات المنظمة للأسواق المالية بتوعية شركات التخصيم والتأجير التمويلي بأهمية نشر التقارير والقوائم المالية للشركات وما يترتب على ذلك من انخفاض عدم تماثل المعلومات ومشاكل الخطر الأخلاقي والسلوك الانتهازي بواسطة المديرين، مما يعكس في النهاية على تحقيق الجدارة الائتمانية، وبالتالي على الأداء المالي للشركة، وتشجيع الاستثمارات التي تزيد من قيمة الشركات.

هذا، وتمثل الأبحاث المستقبلية المقترحة التي يمكن للباحثين تناولها لاحقاً فيما يلي:

- أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التخصيم والتأجير التمويلي.
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية على مخاطر الائتمان لشركات التخصيم والتأجير التمويلي.
- أثر تطبيق آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على الإفصاح في شركات التخصيم والتأجير التمويلي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- البراوي، محمد ابراهيم محمد. (٢٠١٨). أثر تطبيق آليات الحوكمة علي مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثاني - الجزء الثاني - المجلد التاسع، ٣٧١-٣٨٤.
- الشعراوي، حسام حسن محمود. (٢٠١٧). أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية). مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، ٥٤ (١)، ٢٩-٦٨. doi: 10.21608/acj.2017.44532
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان. (٢٠١٧). تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات واثرها علي زيادة جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، ١١٢-١٣٨.

^١ تم إصدار قانون Sarbanes-Oxley عام ٢٠٠٢ من قبل الكونغرس الأمريكي كوسيلة لتحسين الإفصاحات المالية وحماية المستثمرين والمعملاء من الأخطاء المحاسبية والممارسات الاحتيالية في الشركات الأمريكية. يتناول القانون استقلال المراجع وحوكمة الشركات وتقييم الرقابة الداخلية (Sotiropoulos, L; Vasileiou, K; 2011).

- عبد الملك ، أحمد.(٢٠١٥). دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل لألسهم في سوق الأوراق المالية – دراسة تحليلية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، ١(٣)، ١٤-٣٨.
- عبدالله ، محمد مفتاح. (٢٠٠٩). تطبيق قواعد وآليات حوكمة الشركات وأثره على متخذ القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية : دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، ٢٤(مج ١٣)، ٤٥٧-٤٨٦.
- عبيد الله، فايزة محمود، حراز، محمد جمعه، & اسماعيل، أماني محمد طلعت حامد. (٢٠٢١). حوكمة تكنولوجيا المعلومات كمدخل لحماية أمن معلومات الشركات وأثرها على الأداء المالي وغير المالي: دليل من الشركات المصرية. التجارة والتمويل، ٤١(٤)، ١٠٤-٥٣. doi: 10.21608/caf.2021.220993
- عقل، سلام أبو الفتوح حسن، (٢٠١٥)، "إدارة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بغرض دعم التقرير المالي: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة.
- موسي، احمد عبد السلام. (٢٠٠٥). الربط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات: نموذج من سياق المحاسبة الادارية. مجلة التجارة والتمويل، ٥٣-١١٨.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abu-Musa, Ahmad A. (2008). Information technology and its implications for internal auditing. Implications for internal auditing, volume5(23), pp. 438-466.
- Albuquerque, D., Morais, A. I., & Pinto, I. (2020). The role of banking supervision in credit risk disclosures and loan loss provisions. *Revista Brasileira de gestao de negocios*, 22, 932-948.
- Ali, S., Hussain, N., & Iqbal, J. (2021). Corporate Governance and the Insolvency Risk of Financial Institutions, *North American Journal of Economics and Finance*, 55
- Alkhaldeh AAK, Jaber JJ, Boughaci D, Ismail N (2021) A novel investigation of the influence of corporate governance on firms' credit ratings. *PLoS ONE* 16(5): e0250242. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0250242>
- Alramahi, Nidal & Barakat, Abdallah & Haddad, Hossam. (2014). Information Technology Governance Control Level in Jordanian Banks Using: Control Objectives for Information and Related Technology (COBIT 5). *European Journal of Business and Management*. 6.
- Alreemy, Ziyad & Chang, Victor & Walters, Robert & Wills, Gary. (2016). Critical success factors (CSFs) for information technology governance (ITG). *International Journal of Information Management*. 36. 907-916. 10.1016/j.ijinfomgt.2016.05.017.
- Andry, J. F., & Setiawan, A. K. (2019). IT governance evaluation using COBIT 5 framework on the national library. *Jurnal Sistem Informasi*, 15(1), 10-17.
- Ansong, A. (2013). Risk management as a conduit of effective corporate governance and financial performance of small and medium scale enterprises. *Developing Country Studies*, 3(8), 159–164
- Azzoz, A. R., & Khamees, B. (2016). The impact of corporate governance characteristics on earnings quality and earnings management: Evidence from Jordan. *Jordan journal of business administration*, 12(1).
- Ballester, Laura & González-Urteaga, Ana & Martinez, Beatriz. (2020). The role of internal corporate governance mechanisms on default risk: A systematic review for different institutional settings. *Research in International Business and Finance*. 54. 101293. 10.1016/j.ribaf.2020.101293.
- Bao, May Xiaoyan & Billett, Matthew T. & Smith, David B. (2020). Does Other Comprehensive Income Volatility Influence Credit Risk and the Cost of Debt? , *Contemporary Accounting Research*, Volume 37, Issue 1 p. 457-484.
- Barbosa, S. C. B., Rodello, I. A., & Pádua, S. I. D. D. (2014). Performance measurement of information technology governance in Brazilian financial institutions. *JISTEM-Journal of Information Systems and Technology Management*, 11, 397-414.
- Bhattacharya S., & Sharma D. (2019). Do environment, social and governance performance impact credit ratings: A study from India. *International Journal of Ethics and Systems*, 35(4), 466–483.

- Bhojraj, S., & Sengupta, P. (2003). Effect of Corporate Governance on Bond Ratings and Yields: The Role of Institutional Investors and Outside Directors. *The Journal of Business*, 76(3), 455–475. <https://doi.org/10.1086/344114>
- Bradford ,William & Chen, Chao & Zhao ,Yang.(2019). The effect of corporate governance on credit ratings: Evidence from China's bond market. *Journal of International Financial Management & Accounting* Volume 30, Issue 2 p. 113-144
- Buallay, A., & Hamdan, A. (2019). The relationship between corporate governance and intellectual capital: The moderating role of firm size. *International Journal of Law and Management*, 61(2), 384-401.
- Cadbury, A. (1993). A rejoinder to a comment on Cadbury. *Corporate Governance: An International Review*, 1(3), 170–170. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.1993.tb00032.x>
- Dar, A. A., Anuradha, N., & Qadir, S. (2019). Estimating probabilities of default of different firms and the statistical tests. *Journal of Global Entrepreneurship Research*, 9, 1-15.
- De Haes, S., Huygh, T., Joshi, A., & Van Grembergen, W. (2016). Adoption and impact of IT governance and management practices: A COBIT 5 Perspective. *International Journal of IT/Business Alignment and Governance (IJTBAG)*, 7(1), 50-72.
- Delgado Vaquero, D. (2022). Estimation of Counterparty Credit Risk Impact under IFRS Requirements: A modelling proposal under a quantitative market information-based approach.
- Desai, Naman and Jacob, Joshy and Nagar, Neerav, Classification Shifting and Big 4 Audit Fee Premium (October 6, 2016). 8th Conference on Financial Markets and Corporate Governance (FMCG) 2017, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2889256>
- Drago, D., & Gallo, R. (2020). The impact of financial crises on the syndicated loan spreads applied to public and private firms. *Journal of Financial Stability*, 46, 100718.
- Erismann-Peyer, G., Steger, U., Salzmann, O. (2008). The Evolution of Modern Corporate Governance. In: *The Insider's View on Corporate Governance*. Finance and Capital Markets Series. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9780230556331_1
- F. Hair Jr, J., Sarstedt, M., Hopkins, L., & G. Kuppelwieser, V. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM) An emerging tool in business research. *European business review*, 26(2), 106-121.
- Fathoni, Putra, P., & Dinna, Y. H. (2020). Information Security: Credit Service Application Analysis at Bank Indonesia. 172(Siconian 2019), 146–154. <https://doi.org/10.2991/aisr.k.200424.022>
- Fülöp, M. T. (2014). Why do we need effective corporate governance? *International Advances in Economic Research*, 20(2), 227–228. <https://doi.org/10.1007/s11294-013-9430-3>
- Gelinas, James E. Hunton& Sutton, Ulric J., Steve G. (2005). *Accounting Information systems*, sixth edition; United States of America: South-Western, Thomson).
- Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., Sarstedt, M., Danks, N. P., Ray, S., ... & Ray, S. (2021). An introduction to structural equation modeling. *Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM) using R: a workbook*, 1-29.
- Hair Jr., J.F., et al. (2014) *Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM): An Emerging Tool in Business Research*. *European Business Review*, 26, 106-121.
- Hallstedt, J., & Öström, K. (2018). Risky Business-Modelling Distress on the Swedish Market.
- Hanifah (2015). The Influence Model of Good Corporate Governance and The Mechanism of Asymmetric Information in Minimizing the Practice of Earning Management in Companies Included in The LQ 45 and registered on IDX. *International Journal of Business, Economics, and Law*, 8(1), 9-17.
- Henseler, J. (2017). Bridging design and behavioral research with variance-based structural equation modeling. *Journal of advertising*, 46(1), 178-192.
- Hong, Seiwoong & Kim, Wonkyun & Lee, Junyong & Dongchuhl Oh, Frederick. (2023). Credit ratings and corporate risk-taking behavior: evidence from Korea, *Applied Economics*

- Letters, 30:16, 2200-2207, DOI: 10.1080/13504851.2022.2095336
<https://doi.org/10.1108/EBR-10-2013-0128>
- Hussain, J., Salia, S., & Karim, A. (2018). Is knowledge that powerful? financial literacy and access to finance: An analysis of enterprises in the UK. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 25(6), 985–1003
- Hwang, H., Malhotra, N. K., Kim, Y., Tomiuk, M. A., & Hong, S. (2010). A comparative study on parameter recovery of three approaches to structural equation modeling. *Journal of Marketing research*, 47(4), 699-712.
- ISACA. (2011). Top Business/Technology Issues Survey Results 2011. Retrieved July 12, 2023 from <http://www.isaca.org/Knowledge-Center/Research/ResearchDeliverables/Pages/TopBusiness-Technology-Issues-Survey-Results-2011.aspx>
- ISACA. (2020). COBIT 2019 and COBIT 5 Comparison. Retrieved September 01, 2023, from <https://www.isaca.org/resources/news-and-trends/industry-news/2020/cobit-2019-and-cobit-5-comparison>
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial Behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360. [https://doi.org/10.1016/0304-405x\(76\)90026-x](https://doi.org/10.1016/0304-405x(76)90026-x)
- John, K., Litov, L., & Yeung, B. (2008). Corporate Governance and Risk-Taking. *The Journal of Finance*, 63(4), 1679–1728.
- John, K., Litov, L., & Yeung, B. (2008). Corporate governance and risk-taking. *The journal of finance*, 63(4), 1679-1728.
- Junesuh Yi & Hosung Jung, (2013). "Household loans and Systemic Risk: Usefulness of Credit Information (in Korean)," Working Papers 2013-28, Economic Research Institute, Bank of Korea.
- Kalelkar, Rachana, 2016. "Audit committee diligence around initial audit engagement," *Advances in accounting*, Elsevier, vol. 33(C), pages 59-67.
- Khadra, H. A. A., Zuriekat, M., & Alramhi, N. (2009). An empirical examination of maturity model as measurement of information technology governance implementation. *Int. Arab J. Inf. Technol.*, 6(3), 310-319.
- Khan, H. (2011, December). A literature review of corporate governance. In *International Conference on E-business, management and Economics* (Vol. 25, pp. 1-5). Singapore: IACSIT Press.
- Khusna, Zayyinatul; Ali, Syaiful.(2020). INFORMATION TECHNOLOGY GOVERNANCE IN A SHARIA MICROFINANCE INSTITUTION: AN EVALUATION BASED ON COBIT 5 FRAMEWORK. *Jurnal Ekonomi dan Keuangan Islam* . Vol. 9 Issue 1, p22-47. 26p.
- King, K. E. (2017). Examine the relationship between information technology governance, control objectives for information and related technologies, ISO 27001/27002, and risk management (Doctoral dissertation, Capella University).
- Klein, M. & Fülbier, R. U., 2018. Inside The Black Box of IASB Standard Setting: Evidence from Board Meeting Audio Playbacks on the Amendment of IAS 19 (2011). *Accounting in Europe*, 16(1), pp. 1-43.
- Klettner, A. (2016). *Corporate Governance Regulation: The changing roles and responsibilities of boards of directors* (1st ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315693644>
- Klock, M. S., Mansi, S. A., & Maxwell, W. F. (2005). Does Corporate Governance Matter to Bondholders? *The Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 40(4), 693–719.
- Kyere, M., & Ausloos, M. (2020). Corporate governance and firms financial performance in the United Kingdom. *International Journal of Finance & Economics*, 26(2), 1871–1885.
- Lee, Y., & Choi, J. (2013). A structural equation model of predictors of online learning retention. *The Internet and Higher Education*, 16, 36-42.
- Lusardi, Annamaria and Scheresberg Carlo de Bassam. (2013), Financial Literacy and High-Cost Borrowing in the United States, SSRN Electronic Journal DOI:10.2139/ssrn.2585243

- Lusardi, Annamaria, and Olivia S. Mitchell. (2014). "The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence." *Journal of Economic Literature*, 52 (1), pp. 5-44.
- Mayer, N., & De Smet, D. (2017). Systematic literature review and ISO standards analysis to integrate IT governance and security risk management. *International Journal for Infonomics (IJ)*, 10(1), 1255-1263.
- Motii, M., & Semma, A. (2017). Towards a new approach to pooling COBIT 5 and ITIL V3 with ISO/IEC 27002 for better use of ITG in the Moroccan parliament. *IJCSI International Journal of Computer Science Issues*, 14(3), 49-58.
- Murphy, Austin. (2009). *An Analysis of the Financial Crisis of 2008 Causes and Solution*, Available at: <http://ssrn.com>.
- Mutamimah, M., Tholib, M., & Robiyanto, R. (2021). Corporate governance, credit risk, and financial literacy for Small Medium Enterprise in Indonesia. *Business: Theory and Practice*, 22(2), 406-413.
- Mutegi, H.K., Njeru, P.W., & Ongesa, N.T. (2015). Financial literacy and its impact on loan repayment by small and medium entrepreneurs, *International Journal of Economics, Commerce and Management*, Vol. III, Issue 3
- Naili, M., & Lahrachi, Y. (2022). Banks' credit risk, systematic determinants and specific factors: recent evidence from emerging markets. *Heliyon*, 8(2).
- Onang'o, O. N. (2017). Effect of credit risk management on financial performance of commercial banks listed at the Nairobi securities exchange, Kenya.
- Parab, Champa & Patil, M.. (2018). Credit Risk and Public and Private Banks' Performance in India: A Panel Approach. *Researchers World : Journal of Arts & Science and Commerce(RWJASC)*. IX. 34. 10.18843/rwjasc/v9i2/05.
- Park, J. H., Lee, J. & Choi, Y. S., 2019. The Effects of Divergence Between Cash Flow and Voting Rights on the Relevance of Fair Disclosure and Credit Ratings. *Sustainability*, 11(13), pp. 3657
- Robles, R.J., Park, J.Y., & Kim, T.H. (2008). Information security control centralization and IT governance for enterprises. *International Journal of Multimedia and Ubiquitous Engineering*, 3(3), 67-74.
- Ronaghi, M. H. (2022). Contextualizing the impact of blockchain technology on the performance of new firms: The role of corporate governance as an intermediate outcome. *The Journal of High Technology Management Research*, 33(2), 100438.
- Rubino , Michele & Vitolla, Filippo & Garzoni, Antonello .(2017). How IT controls improve the control environment. *Management Research Review* 40(2): pp. 218-234 DOI:10.1108/MRR-04-2016-0093
- Rubino , Michele & Vitolla, Filippo . (2014). IT governance, Risk Management and Internal Control System: the role of the COBIT framework. Conference: 2nd International OFEL Conference on Governance, Management and Entrepreneurship, ISBN 978-953-57413-4-3 pp. 174-188
- Safari, M.R. and Jiang, Q. (2018), "The theory and practice of IT governance maturity and strategies alignment: evidence from banking industry", *Journal of Global Information Management*, Vol. 26 No. 2, pp. 127-146
- Samuel B. Bonsall IV, Eric R. Holzman, Brian P. Miller. (2016). Managerial Ability and Credit Risk Assessment. *Management Science* 63(5):1425-1449.
- Sareen, R., & Viji, M. (2014). Corporate Governance and Credit Ratings. *Journal of Business Thought*, 5, 103-125.
- Sarpal, S. (2017). Analyzing Performance Implications of Selected Audit Committee Characteristics: A Study of Indian Corporate Sector. *Business Perspectives and Research*, 5(2), 137-150.
- Satidularn, C., Tanner, K., & Wilkin, C. (2011). Exploring IT Governance Arrangements in Practice: The Case of a Utility Organization in Thailand. In *Proceedings of the 15th Pacific Asia Conference on Information Systems (PACIS 2011)* , Brisbane, Australia, July 7-11.

- Schäuble, J. (2019), "The impact of external and internal corporate governance mechanisms on agency costs", *Corporate Governance*, Vol. 19 No. 1, pp. 1-22. <https://doi.org/10.1108/CG-02-2018-0053>
- Setyaningrum, D. (2014). Pengaruh mekanisme corporate governance terhadap peringkat surat utang perusahaan di Indonesia. *Journal Akuntansi dan Keuangan Indonesia*, 2 (2), 73-102
- Spuchlákova, E., & Cug, J. (2015). Credit risk and LGD modelling. *Procedia Economics and Finance*, 23, 439–444. [https://doi.org/10.1016/s2212-5671\(15\)00379-2](https://doi.org/10.1016/s2212-5671(15)00379-2)
- Standard & Poor's. (2014). Google Inc. Company Profile. Retrieved June 30, 2022, from the Net Advantage database.
- Suman, S. and Singh, S. (2021), "Corporate governance mechanisms and corporate investments: evidence from India", *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol. 70 No. 3, pp. 635-656. <https://doi.org/10.1108/IJPPM-09-2019-0453>
- Süsi, Virgo & Lukason, Oliver. (2019). Corporate governance and failure risk: evidence from Estonian SME population. *Management Research Review*. 42. 10.1108/MRR-03-2018-0105.
- Tarigan, C. K., & Fitriany, F. (2018). Impact of corporate governance on credit rating. *Proceedings of the 6th International Accounting Conference (IAC 2017)*. <https://doi.org/10.2991/iac-17.2018.44>
- Turel, O., & Bart, C. (2014). Board-level IT governance and organizational performance. *European Journal of Information Systems*, 23(2), 223-239.
- Vejseli, S., Rossmann, A., & Connolly, T. (2020). Agility matters! Agile mechanisms in IT governance and their impact on firm performance.
- Velentzas, John & Kartalis, Nick & Broni Georgia. (2013). The Factoring and Forfeiting Contract as Contemporary Types of Finance. Especially the Greek Regulations, *Procedia Economics and Finance*, Volume 5, Pages 757-762.
- Verleun, Martijn & Sotiropoulos, Ioannis & Vasileiou, Konstantinos. (2011). The Sarbanes-Oxley Act and Accounting Quality: A Comprehensive Examination. *International Journal of Economics and Finance*. 3. 10.5539/ijef.v3n5p49.
- Watson, Marcia & Ramamoorti, Sridhar. (2006). Research Opportunities in Information Technology and Internal Auditing. *Journal of Information Systems*. 20. 205-219. 10.2308/jis.2006.20.1.205.
- Yasser, Q. R., Mamun, A. A., & Rodrigs, M. (2017). Impact of board structure on firm performance: evidence from an emerging economy. *Journal of Asia Business Studies*, 11(2), 210-228.
- Zamore Stephen, & Ohene Djan, Kwame Ilan Alon & Bersant Hobdari. (2018). Credit Risk Research: Review and Agenda, *Emerging Markets Finance and Trade*, 54:4, 811-835
- Zarza-Herranz, C., López-Iturriaga, F. J., & Reguera, N. (2018). The right person at the right time: Audit committee members and the quality of financial information. *Forthcoming in Universia Business Review*.
- Zraiq, M. A. A., & Fadzil, F. H. B. (2018). The impact of ownership structure on firm performance: Evidence from Jordan. *International Journal of Accounting, Finance and Risk Management*, 3(1), 1-4.

Measuring The Impact of Corporate Governance Mechanisms and Information Technology Governance on Credit Risk Reduction Measures: A Field Study

Omnia Sobhy Abdel Aziz Sobhy
Assistant Lecturer in Accounting Department
Faculty of Commerce
Cairo University
omneya_sobhy_abdelaziz@foc.cu.edu.eg

Abdel Atty Abd El Monsef Abdel Salam
Assistant Professor of Accounting
Faculty Commerce
Cairo University

Ahmed Nabil Mohamed Kamal
Accounting Lecturer
Faculty of Commerce
Cairo University

Abstract

This research aims to measure the impact of applying corporate governance mechanisms on credit risk on one hand and to study the impact of applying information technology governance mechanisms on credit risk on the other hand. A field study was conducted on a sample consisting of board and committee members to achieve that goal. Auditing, financial managers, and internal auditors in discounting companies and financial leasing companies in the Arab Republic of Egypt; The number of companies represents (79), of which factoring companies represent (32) companies, while financial leasing companies represent (47) companies. The researcher relied on the Partial Least Squares (PLS) method, which is one of the Structural Equation Modeling methods to evaluate the validity of the hypotheses. The research results showed that the application of corporate governance mechanisms by companies has a positive and significant effect on reducing credit risks and the application of information technology governance mechanisms by companies has a significant positive effect on reducing credit risk.

Keywords

Corporate governance mechanisms, information technology governance mechanisms, credit risk